الجمهوريـــة الجزائريـــة الديمقراطيـــــة الشعبـــية
وزارة التعليـم العالـي والبحـث العلمـــي
جـامعة محمـد خيضـر- بـسكرة -
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم العلوم الاجتماعية

محاضرات
مقياس اقتصاديات التربية

دروس مقدمة لطلبة السنة ثانية ماستر علم النفس التربية
و التعليم

إعداد الدكتورة:

- حسني هنيّـــة

السنة الجامعية: 2018/2017

الهدف العام للمقياس:

يهدف المقياس إلى تعريف الطالب بأسباب نشأة علم اقتصاديات التعليم وتطوره وعلاقته بالعلوم الأخرى ومجالات البحث فيه، وأبواب الإنفاق على التعليم وأساليب تمويله، وأساليب تقدير كلفة التعليم والعائد الاقتصادي منه، وطرق تحديد الكفاءة الداخلية والإنتاجية الخارجية، **بالإضافة مثال واقعي يشخص الموضوع**، من خلال عرض حالة لتمويل التعليم العالي في الجزائر قصد التوضيح للطلب حجم نفقات التعليم في القطاع.

الأهداف الخاصة:

وتتمثل في الأهداف الفرعية من كل محاضرة وهي إجمالا:

1. تحديد مفهومي لاقتصاديات التربية والتعليم والاقتصاد قصد توضيح المفاهيم الأساسية للمقياس
2. تحديد أسباب نشأة علم اقتصاديات التعليم وتطوره وعلاقته بالعلوم الأخرى.
3. التعرف على أبواب الإنفاق في التعليم، وأهمية الإنفاق التعليمي والعوامل المؤثرة فيه.
4. التعرف على بعض أساليب قياس العائد الاقتصادي من التعليم.
5. تحديد الكفاءة الإنتاجية في التعليم وأساليب قياسها.
6. التعرف واقع تمويل التعليم العالي بالجزائر.

المقدمة:

وهو بالتالي منتجا للمهارات البشرية ومطورا يعتبر التعليم من حيث القدرة التي يمتلكها منتجا لرأس البشري كسلعة استثمارية، وكأداة للسياسة الاجتماعية وأكثر من ذلك. فالتعليم يستطيع خلق الإمكانات لاكتشاف السلع الجديدة، والتكنولوجيا الحديثة، وأدوات جديدة للسياسة الاجتماعية، حيث يوجد نوع آخر من التكوين الرأسمالي يمتلك هذه الخصائص. ولقد بقي التعليم لفترة طويلة من الزمن يعتبر كسلعة استهلاكية، يزود الإنسان بالمعرفة والثقافة العامة، إلى أن جاء شولتز الذي استطاع أن يظهر أهمية التعليم للعنصر البشري، وإبراز الجانب الاستثماري له. لتحقيق النمو والتنمية الاقتصادية، وتؤيد البحوث التيً وإن لم يكن كافيا فالتعليم يعد شرط ضروريا.

أجريت على منطقة الشرق الوسط وشمال أفريقيا هذا الرأي. فقد كان النمو الاقتصادي بنسبة الفرد في المنطقة على مدى السنوات العشرين الأخيرة منخفضا نسبيا على الرغم من التحسينات التي طرأت على التحصيل التعليمي. ومن الفروقات أن ارتفاع النمو الاقتصادي قابله انخفاض مستويات التحصيل التعليمي في الستينيات والسبعينيات، وبالمثل فإن الإنتاجية الكلية لعوامل النتاج التي تقيس تأثير عوامل أخرى غير الزيادات في رصيد رأس المال المادي والبشري كانت منخفضة أو سالبة منطقة الشرق الوسط وشمال أفريقيا خلل الثمانينيات والتسعينيات، وهي فترة كان التحصيل التعليمي فيها آخذا في الزيادة ويشير هذا إلى أن التحصيل التعليمي لم يسهم كثيرا في زيادة النمو الاقتصادي أو الإنتاجية في المنطقة. وهناك تفسيرات ممكنة للعلقة الواهية بالتعليم والنمو الاقتصادي في منطقة الشرق الوسط وشمال أفريقيا، أحد التفسيرات هو أن مستوى التعليم في المنطقة منخفض جدا بحيث أن التعليم ليسهم في زيادة النمو والإنتاجية، إضافة إلى أن المستوى النسبي وليس الطلق للنواتج التعليمية هو الذي يفسر الصلة الواهية بالتعليم والنمو الاقتصادي في المنطقة، فالاستثمار الأجنبي المباشر ينجذب إلى البلدان التي لديها نواتج تعليمية أفضل، مع تساوي كافة العوامل الأخرى، كذلك التباين في التحصيل التعليمي أكبر في منطقة الشرق الوسط وشمال أفريقيا منه في المناطق الأخرى، وتشير بحوث دولية إلى أن التوزيع الكثير تساويا للتحصيل التعليمي يرتبط ارتباطا إيجابيا بتحقيق معدلات نمو اقتصادي أعلى.

(البنك الدولي، 2007، 05)

فالتنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي في أي مجتمع مرهونان بفاعلية نظم التعليم التي تقوم بإرشاد وتوجيه الطاقات البشرية، وتحسي المهارات الإنتاجية ومن يدرس تجربة النمور الآسيوية مثلاً ملموساً اقتصادياً وتقدمت تقدماً باهرا سنغافورة وماليزيا يعلم أن الدول الفقيرة حققت نجاحا تملك نماذج تعليمية متفوقة.

ويمكن للمؤسسات التعليمية أن تساهم في النهضة الاقتصادية للدول من خلل الساهمة في صياغة الهداف الإستراتيجية للدولة من أجل تلبية الاحتياجات المرحلية والمستقبلية وإعداد الكوادر، كذلك تخريج يد العاملة المطلوبة من أجل تقليل العمالة الوافدة وإيجاد الاكتفاء الذاتي أو تحقيق التوازن بالعمالة الوطنية والعمالة الأجنبية، والساهمة في رفع كفاءة العامل وفق مستجدات سوق العمل والتقدم التكنولوجي والعلمي التزايد، كما أن إعادة تأهيل أصحاب التخصصات ممن يعملون في تخصصات جديدة في حال وجود فائض في أعداد التقدمي لوظائف معينة أو الاستغناء عن بعضً للتغيرات الطارئة، كذلك تشجيع المبادرات الإبداعية لاستثمار خيرات المجتمع التخصصات نظرا بالشكل المثل في قطاع الزراعة والصناعة حيث

أن المجتمع القوي هو الذي يحرص على تشجيع المبادرات الجادة التي من شأنها زيادة الدخل القومي وتطوير عمليات استثمار المواد الخام، إضافة إلى ذلك فتح المجال للعقول المتميزة من العمالة العربية والمسلمة الوافدة لاستقطابها قبل أن تهاجر إلى بلد الغرب لا في ذلك من تطعيم للكوادر الوطنية وتنويع وتجديد للطاقات البشرية.

المحاضرة الأولى: " ماهية اقتصاديات التربية والتعليم "

- **أولا: تعريف علم اقتصاديات التعليم**
- **ثانيا: علم اقتصاديات التعليم يستمد أهميته من المبررات والأسباب**
- **ثالثا: أبعاد علم اقتصاديات التربية والتعليم**
- **رابعا: مجالات اقتصاديات التربية والتعليم**
- **خامسا: أهمية المورد البشري في العملية الاقتصادية**
- **سادسا: الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للتعليم**

تقديم:

يعد اقتصاديات التربية والتعليم هو مجال قديم وحديث في نفس الوقت، حيث حظي التعليم منذ القدم باهتمام العديد من المتخصصين البارزين، حيث أكدوا على أهمية نمو المعارف والمهارات البشرية من خلال العمليات التربوية وما تقدمه من إسهامات في نمو الاقتصاد وتطوره.

أشار أحد حكماء الصين (كوان تسو) أن أفضلية الاستثمار في البشر عن طريق التعليم بالمقارنة مع أوجه الاستثمارات المادية الأخرى؛ " أن الحبوب التي يزرعها الإنسان مرة يحصدها مرة، والشجرة التي يغرسها الإنسان ربما يقطفها عشر مراتـ أما إذا علمنا الشعب فنحصده مائة مرة **".** وتشير هذه الحكمة إلى مفهوم يعادل ما تعارف الاقتصاديون على تسميته بالاستثمار في رأس المال البشري.

إن علم اقتصاديات التعليم جاء ثمرة التفاعل بين علمي الاقتصاد والتربية، وهناك أيضاً عديد من التباينات بخصوص مفهوم كل منهما ولاسيما التربية نظراً لتباين الفلسفات ووجهات النظر بين المتخصصين، فضلاً عن عوامل الزمان والمكان وما يصاحبهما من اختلاف التراث الثقافي للمجتمع.

أولا: تعريف علم اقتصاديات التعليم:

ما كان ليظهر فرع خاص باقتصاديات التعليم لولا العلاقة المتينة بين الاقتصاد والتعليم، فمن جهة يسهم مستوى التعليم في تحديد مستوى إنتاجية العمل ومن ثم في مستوى النمو الاقتصادي، ومن جهة أخرى يتحدد مستوى الإنفاق على التعليم، ومن ثم مستوى التعليم ذاته، بمستوى التطور الاقتصادي في البلد المعني لذلك ولتحديد جيد لمفهوم اقتصاديات التربية والتعليم نقص في تركيبة هذا المفهوم، حيث يتكون من ثلاث مفاهيم أساسية هي: التعليم، والتربية، والاقتصاد.

1-1 **مفهوم التعليم**: جاء في المنهل التربوي التعليم هو تبليغ مجموعة منظمة من الأهداف والمعارف والمهارات، واتخاذ القرارات تسهل تعلم فرد ما داخل وضعية بيداغوجية معينة.

(عبد الكريم غريب: 2006، 342)

- اصطلاحا هو كل ما يطرأ على السلوك بفضل اكتساب أنماط إدراكية ولغوية وحركية وعقلية تنمي الخبرات التي تزيد من كفاءة الفرد على التعامل مع العالم الخارجي؛ وقد أدت التطورات في المفاهيم؛ ولاسيما بعد انفجار نظرية الرأسمال البشري، إلى تطور النظرة لتعليم، بحيث أصبح يعرف: على انه نشاط اقتصادي عقلاني سلوكي يستهدف البناء المتوازن للإنسان عقليا وسلوكيا معنويا اجتماعيا وفكريا وأخلاقيا، بحيث أن يتم بعيدا عن العشوائية التجربة والخطأ، لأنه يسعى لتنمية وزيادة المعلومات والمهارات والاتجاهات التي يحملها الفرد. **(عبد الكريم غريب: 2013، 17)**

1-2 **مفهوم التربية**: عملية تنمية متكاملة وديناميكية، تستهدف النمو الإنساني، حيث أنها صيرورة تستهدف تحقيق النمو والاكتمال التدرجيين لوظيفة أو لمجموعة من الوظائف عن طريق الممارسة

وتنتج هذه الصيرورة، إما عن الفعل الممارس من طرف الأخر، وإما عن الفعل الذاتي. وتفيد التربية. **(عبد الكريم غريب: 2006، 308)**

بمعنى أكثر تحديد سلسلة من العمليات المتواصلة تتمثل في: النمو، التنشئة، التعليم، التدريب، كما أنها عملية شاملة لنواحي النفسية، الاجتماعية، الأخلاقية، السياسية، الاقتصادية حيث يرجى منها الكمال الإنساني للفرد.

1-3 مفهوم علم الاقتصاد: علم اجتماعي يهدف إلى تفسير السلوك الاقتصادي للفرد أو الجماعة، ويستند في وضع نظرياته العلمية، إلى المنطق اللغوي أو الرياضي.

(محمد ناجي خليفة: 2001، 81)

وبهذا تتعدد مفاهيم علم اقتصاديات التربية والتعليم بتعدد المفاهيم المركبة لهذا المفهوم.

1-4 اقتصاديات التربية والتعليم:

- يعرفه قاموس وبستر بأنه: " عملية تدريب وتنمية المعرفة والمهارة والفكر والخلق عن طريق التربية الرسمية ". **(عبد الله زاهي الرشدان: 2008، 18)**
- عرف (قاموس التربية) اقتصاديات التعليم بأنه: " دراسة اقتصاديات الموارد البشرية والتربية المخططة في ضوء الأهداف الاقتصادية، وتحليل القيمة الاقتصادية للعملية التربوية من حيث التكلفة والعائد".

(شوقي السيد الشريفي: 2000، 51)

- وعرف بأنه: " ذلك العلم الذي يدرس كيفية اختيار المجتمع وأفراده للموارد الإنتاجية المتاحة، واستخدامها في القيام بمختلف أنواع التعليم والتدريب وتنمية المعرفة والمهارات والقدرات العقلية والشخصية خلال فترة زمنية محددة وتوزيعها للاستفادة منها في الحاضر والمستقبل ".
- اقتصاديات التعليم " العلم الذي ينظر إلى العمليات التعليمية من الزاوية الاقتصادي ".
- عرف (كون) اقتصاديات التعليم بأنه " دراسة كيفية قيام الأفراد والمجتمعات بعملية الاختيار– باستخدام النقود، أو دون استخدامها – من أجل توظيف الموارد الإنتاجية المحدودة أو النادرة- خاصة من خلال التعليم الرسمي – لإنتاج متواصل عبر الزمن لأنواع متعددة من التدريب، وتنمية المعارف والمهارات والأفكار والشخصية ...الخ، وتوزيع كل ذلك في الوقت الحاضر وفي المستقبل بين أفراد المجتمع وجماعته المختلفة "، وعلية فإن اقتصاديات التعليم- في رأيه- تتعلق أساساً بالجوانب التالية:
  - عملية إنتاج التعليم.
  - توزيع التعليم بين الأفراد والجماعات المتنافسة.
  - كمية الأموال التي يجب أن ينفقها المجتمع (أو أي من أفراده) على الأنشطة التربوية، وأي أنواع من الأنشطة يجب اختيارها. **(عليان عبد الله العولي: 2008، 2)**
- وعموما ومن خلال التعاريف السابقة يمكننا بناء تعريفا شاملا لجميع عناصر هذا المفهوم والتي تكون مكوناته وخصائصه الأساسية، حيث يكون علم اقتصاديات التربية والتعليم هو:

" علم يبحث أمثل الطرق لاستخدام الموارد التعليمية مالياً وبشرياً وتكنولوجياً وزمنياً، من أجل تكوين البشر (بالتعليم والتدريب) عقلاً وعلماً ومهارة وخلقاً وذوقاً ووجداناً وصحة وعلاقة في المجتمعات التي يعيشون فيها حاضراً ومستقبلاً، ومن أجل أحسن توزيع ممكن لهذا التكوين ".

(عبد الله الرشدان: 2008، 22)

وتعود أسباب عدم وجود تعريف موحد وجامع لهذا العلم في نظر مجموعة من المختصين إلى:

1. اختلاف وجهات النظر والتخصصات. من حيث تركيز البعض على مواضيع محددة.
2. الاختلاف حول أصلي هذا العلم .(الاقتصاد / التربية).

3. حداثة علم اقتصاديات التعليم.

إلا أن الدراسات الحديثة والتي اهتمت بعلاقة الاقتصاد بالتعليم من كل الجوانب؛ الاقتصادية، الاجتماعية والتعليمية التربوية، والبشرية. قد وسعت في مجال وفعالية اقتصاديات التربية التعليم، أعطتها قيمة إنسانية واجتماعية داخل المجتمعات الحديثة. ليصبح علم اقتصاديات التعليم مجالا وتخصصا أكثر منه فرعا من فروع علم التربية أو الاقتصاد العام. **(عبد زاهي الرشدان: 2008، 83)**

لذلك ووفق التصور الإنساني والاجتماعي تكون اقتصاديات التربية والتعليم:

هي اختيار البديل من البرامج التعليمية الذي يحقق الأهداف التعليمية بأعلى منفعة, أي أحسن مخرجات تعليمية بأقل مدخلات ممكنة. فبعد أن كان ينظر للتعليم على أنه خدمة اجتماعية فقط, أصبح ينظر إليه كعملية استثمارية في العنصر البشري تخضع للربح والخسارة, وعليه فإن الاهتمام بتنمية الموارد البشرية أو " التنمية البشرية " لا يجب أن يقتصر فقط على التربويين بل يجب أن يشمل الاقتصاديين بنفس القدر أيضاَ.

ثانيا: علم اقتصاديات التعليم يستمد أهميته من المبررات والأسباب:

- تزايد نفقات التعليم بسبب ارتفاع الأسعار العالمية مقابل ارتفاع التكاليف المقدرة لأداء مهام التعليم وإنجاز أهدافه، وما يفرض ترشيد تلك النفقات واستثمارها الأمثل لتحقيق أقصي حد من المنافع لصالح الفرد والمجتمع .
- اعتبار التعليم عملية استثمارية شأنها شأن صور الاستثمار في القطاعات الاقتصادية الأخرى، له عائد اقتصادي (علاوة على العوائد الاجتماعية) يفوقها أحياناً، مما يقتضي إخضاع التعليم لنظريات وأساليب التحليل والقياس الاقتصادي لتحسين أدائه، ورفع كفايته الداخلية والخارجية، وتحقيق أكبر عائد مادي من ذلك الاستثمار.
- تصاعد الطلب الاجتماعي على مختلف أنواع التعليم والتدريب بسبب الزيادة السكانية المقترنة بتفجر ثورة الآمال والطموح، وحاجات العيش والعمل في الحياة المعاصرة، وما يستلزمه ذلك من توفير الإمكانات والقدرات للتوسع في التعليم وتطوير نظمه.
- تعزيز روابط النظام التعليمي ومؤسساته بالنظام الاقتصادي وبجهود التنمية على أسس معروفة ومفهومة، وجعل التعليم أكثر قدرة على الاستجابة لمطالب التنمية وتحدياتها الحالية والمستقبلية من أبعادها المحلية والإقليمية والدولية، وما يقتضيه ذلك من إعادة تنظيم التعليم وتطويره شكلاً ومحتوي، ورفع كفايته وفعاليته، لرفع قدرته على الاستجابة لمسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتوقع احتمالات المستقبل والاستعداد لمواجهتها.
- حاجة التنمية وسوق العمل – وبخاصة في دول العالم الثالث- إلى قوي عاملة مؤهلة ومدربة في كافة التخصصات وعلى جميع المستويات، المواكبة لمواصفات أداء المهن ومتغيرات العلم والتقنية، واتخاذ التعليم وسيلة لتصحيح الإختلالات الهيكلية لقوة العمل ونوعية مهاراتها.
- يمكن علم اقتصاديات التعليم الحكومة والمسئولين على التعليم من توزيع مخصصات التعليم السنوية والموارد الأخرى على أنواع التعليم، وعلى أوجه الاستخدامات المختلفة تبعاً لأهميتها، والتدقيق في أساليب الصرف، ويقدم خيارات واسعة لإعادة توجيه مسيرة التعليم نحو أغراض معينة تلبي احتياجات عاجلة أو تصحيح أية اختلالات حاصلة في بعض أنواع التعليم ودفع بعضها للنمو السريع.
- مشكلات مركبة ومعقدة في النظم التعليمية المعاصرة، وهو ما يفرض استخدام منطق الاقتصاد، لتحليل تلك المشكلات واستنباط سبل التغلب عليها.
- أصبح التعليم والتدريب المقدم في المؤسسات التعليمية مصدر الحصول على المهارة والمعرفة اللازمة للعمل والعيش في المجتمعات المعاصرة والتفاعل معها مما يفرض توزيع الدارسين على

مختلف التخصصات، ورفع قدرة التعليم على تنمية مهارات أبناء المجتمع وقدرتهم، ومدهم بالأفكار والأساليب الجديدة لأداء الأعمال، وإشتراكهم في عمليات الإنتاج ورفع قدرتهم على التكيف مع تقلبات العمل ومع المتغيرات السريعة في مواصفات الوظائف والمهن.

- يعد التعليم المصدر الرئيس للمشاركة في الدخل القومي الفردي مما يفرض حصول كل مواطن على فرصته التعليمية الملائمة من أجل تحسين قدرته التنافسية في الحصول على عمل ورفع قدرته الإنتاجية، وبالتالي الحصول على دخل أعلى، فضلاً عن المساهمات الاجتماعية للتعليم، وبذلك يعد التعليم المدخل السليم لتوسيع نطاق توزيع الدخل القومي بين سكان المجتمع.
- يبين الجهد التعليمي لأي بلد بمقدار ما تخصصه الدولة من الناتج المحلي الكلي، ومن ميزانيتها السنوية من أموال للتعليم، ربما تكون على حساب مشاريع حيوية أخري، من أجل تعليم أبناء المجتمع وتكوين الثروة البشرية في المجتمع، بما يسمح برصد مؤشرات نمو مخصصات التعليم النحوية، وإجراء المقارنات المحلية بين نظم التعليم ومراحل وأنواع التعليم، وبين الأعوام الدراية وبين مناطق الدولة الواحدة، ثم إجراء المقارنات الدولية التي تمكن من استخلاص الدروس والعبر، والإفادة منها في تصحيح الاختلالات القائمة في موارد التعليم وإعادة توظيفها الأمثل.
- يسمح باستشراف موارد التعليم المالية والمادية في مستقبل التعليم وتوقع احتمالات نموها، وفرص تطويرها في ضوء الموارد اللازمة للتعليم، وتقدير قيمتها في المستقبل، وما سوف تتيحه من إنماء فرص التعليم، وتحسين نوعيته بما من شأنه البحث عن بل التغلب على نقص موارد التعليم والبحث عن مصادر تمويل جديدة. **(حامد عمار: 1986، 20)**

ثالثا: أبعاد علم اقتصاديات التربية والتعليم:

أ. **الكلفة**: وهي الأموال المنفقة على الخدمات التعليمية لتحقيق الأهداف المحدودة، حيث يستخدم مصطلح الكلفة بصفة عامة فيما يتعلق بإنتاج السلع أو الخدمات، وتُعرف بأنها إجمالي الإنفاق اللازم لإنتاج كمية معينة من هذه السلع أو الخدمات.

ب. **الفائدة**: وهي العائد المادي الذي ينتج عن الخدمات التعليمية.

ج. **معدل العائد**: هو النسبة بين الفائدة المادية العائدة عن برنامج تعليمي معين, وبين كلفة هذا البرنامج.

د. **الخيارات**: وهي البدائل الممكنة المتعلقة بالنظم التعليمية، أو بالوسائل الخاصة بهذه النظم والتي يمكن اختيار الأمثل من بينها.

ه. **مصادر التمويل**: وهي الجهات التي تتحمل كلفة الخدمات التعليمية وهي إما أن تكون مصادر داخلية أو خارجية.

و. **الكفاية والفاعلية والتقييم**: وتعي جودة الخدمات التعليمية وملاءمتها للحاجات التنموية ومتطلبات المجتمع. **(عبد زاهي الرشدان: 2006، 63)**

رابعا: مجالات اقتصاديات التربية والتعليم:

تنوعت المجالات التي يدرسها علم اقتصاديات التعليم، وتشعبت نواحي اهتماماته ولعل أبرزها:

- التعليم ونظريات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك بدراسة وتحليل طبيعة العلاقة بينهما تأثيراً وتأثراً، وكيف يساهم كل منها في توفير مقومات وشروط إنماء الآخر.
- تمويل التعليم والإنفاق عليه وكلفته وعائده، وذلك بدءاً من تحديد مصادر تمويل التعليم (حجماً ونوعاً) التقليدية منها والجديدة، ومروراً بتوزيع الإنفاق على أنواع التعلم ومراحله وصور استخدامها في ضوء التكلفة وانتهاء بعائدات التعليم المادية منها وغير المادية على المستويين الفردي والمجتمعي.

- الاستثمار في التعليم وذلك بتحليل الإنفاق على التعليم سواء أكانت طبيعته استثماراً أو استهلاكاً أو يجمع بين الاستثمار والاستهلاك وتتبع عائدات الاستثمار والاستهلاك في التعليم، وقياس عائد الاستثمار من التعليم على مستوي المؤسسات التعليمية أو المراحل التعليمية.
- القيمة الاقتصادية للتعليم ومدي مساهمه التعليم في زيادة الدخل القومي والدخل الفردي المرتبط بالتعليم أو الناتج عنه.
- الكفاية الإنتاجية في التعليم سواء الكفاية الداخلية أو الخارجية بمستوياتها الكمي والكيفي وطرائق حسابها، وكذا مخرجات التعليم أو الكفاية الإنتاجية للتعليم ومدي وفائها باحتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وفاعليتها في رفع وتيرتها وأثر الهدر التربوي على كفاية التعليم وفاعليته.
- مفاهيم علم اقتصاديات التعليم وأسسه ونظريات التعليم والتنمية، وما يتضمنه من نماذج رياضية، ومن أساليب إحصائية كمية وكيفية تمكن من القياس والتقويم وكذا متابعة التغيرات التي يشهدها هذا العلم ومجالاتها.
- مساهمة التعليم في التنمية البشرية المستدامة؛ وتنمية رأس المال البشري ورأس المال الفكري؛ والمساهمة في دفع عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستديمة.
- تطوير نظم تعليم وتعلم جديدة ببرامج متعددة، تعتمد على مصادر التعلم حديثة سواء ارتبطت مع نظام التعليم أو امتدت مع الدارسين من المؤسسات التعليمية إلى المنازل وأماكن الترفيه أو استمرت مع المتخرجين إلى أماكن العمل وغيرها في ضوء معايير اقتصادية تحقق الفائدة المرجوة، والعائد المادي المنشود.
- البدائل والأولويات في اقتصاديات تعليم الكبار، واقتصاديات التعليم المفتوح، واقتصاديات تعليم الفئات الأشد فقراً والمهشمين .
- البدائل والأولويات لوضع خطة إستراتيجية لمؤسسة تعليمية، أو نوع تعليمي، أو لنظام تعليمي في محافظة، أو ككل وفقاً لمنظور علم اقتصاديات التعليم معاييره الكمية والكيفية إعداداً وتنفيذاً ومتابعة وتقويماً.
- العائد المنتظر الحصول عليه من الإنفاق الاستثماري في التعليم ومقارنه ذلك بالعوائد المنتظرة من الاستثمارات الأخرى، سواء المتعلقة برأس المال البشري أو برأس المال المادي.
- الاستثمار في وقت الطلبة والمعلمين والإداريين والمباني والتجهيزات والمعامل والمختبرات وتقنيات التعليم والتعلم الحديثة.
- دراسة علماء اقتصاديات التعليم وما يقدمونه من نظريات وأفكار ومن مفاهيم وحقائق ومن أساليب ووسائل تمكن من تأصيل علم اقتصاديات التعليم وما يقدمونه من بحوث ودراسات اقتصادية حقلية في مختلف مجالات التعليم ونظم التعليم ككل. **(أحمد مندور، أحمد رمضان: 1990، 43)**

خامسا: أهمية المورد البشري في العملية الاقتصادية:

الإنسان هو نوع من الموارد الثمينة، وقد درج استعمال مفهوم الموارد البشرية، والموارد البشرية تحتاج إلى إدارة حكيمة، مثل أي موارد أخري نادرة، وإدارة الموارد البشرية ذات وظائف متعددة منها الثلاثية:

- تعبئة الموارد البشرية (الحصر والإحصاء والتعرف على مختلف الخصائص بالكم والنوع).
- تنمية الموارد البشرية (رفع النوعية من خلال التعليم، الصحة، التغذية، الثقافة، الهجرة).

- تشغيل الموارد البشرية (الاستفادة الفعلية من الاستثمار في رأس المال البشري).

تنمية الموارد البشرية توجد مخزوناً تعليمياً لدى الأفراد يمكن قياسه مستقلاً عن مجرد عدً السكان، ولكن ليس منفصلاً عن الإنسان. يحتاج هذا المخزون بدوره إلى إدارة من مهمتها الوظائف السابقة وهي:

❖ قياس المخزون التعليمي، تنمية المخزون التعليمي، تشغيل المخزون التعليمي.

❖ إعادة إدماج إدارة الموارد البشرية في إطارها الأوسع: التنمية أو التنمية البشرية المستدامة.

وتسلم اقتصاديات التعليم – على اختلاف مذاهبها- تسليماً كبيراً بأن الإنسان على هذه الأرض " ثروة " و" رأس مال " بغير نظير وإن كل استثمار في تنمية هذا الإنسان وتجويده وتحسين نوعيته (الثقافية) بالتعليم والتدريب والتغذية والرعاية الصحية والاجتماعية والثقافية والمسكن والملبس الملائمين والممارسة الديمقراطية وتنشيط البحث العلمي لزيادة التعرف على طبيعته– هو أفضل استثمار بل شرط نجاح أي استثمار آخر زراعياً كان أو صناعياً أو تجارياً- في هذا الوجود... ومع هذا فإن هذا المسلم أو النظرية في قيمة الإنسان واستثماره محكوم بشروط يصبح القول بدونها- في مجال التعليم والتدريب- باطلاً أو نصف حقيقة ومن هذه الشروط:

- التكامل والتنسيق بين التعليم المدرسي (النظامي) والتعليم غير النظامي وما يتصل بذلك من تكامل وتنسيق بين التعليم والتدريب والعمل.
- جودة التعليم والتدريب وكفايته.
- عدالة توزيع التعليم والتدريب.
- المواكبة والتنسيق بين أنشطة التعليم والتدريب والخدمات في التغذية والرعاية الصحية والاجتماعية والاقتصادية.
- العدالة الاجتماعية وتخفيف حدة الفوارق بين فئات المجتمع وطبقاته.
- الأمن والأمان السياسي والعسكري وما يتصل بذلك من انتشار جو الحرية.
- نمو نظام اقتصادي سياسي دولي جديد، وتخفيف حدة الفوارق بين الدول النامية والدول المتقدمة.

(أحمد مندور، أحمد رمضان: 1999، 90)

سادسا: الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للتعليم:

يحتل التعليم أهمية كبيرة في خدمة المجتمع والاقتصاد، وتطورهما، وذلك من خلال إسهام التعليم في كافة الجوانب الاقتصادية، والاجتماعية والسياسية والثقافية وغيرها. لان التعليم وتطوره يعتبر في غاية الأهمية، ويمثل عامل أساسي وضروري لعمل الاقتصاد، وتنميته وتطوره وهو الأمر الذي يمكن التدليل عليه وتأكيده من خلال مايلي:

1. إن مسار عملية التطور الذي تحقق من خلال تجربة الدول المتقدمة في هذه العملية، خاصة في بداية تطورها يثبت بصورة واضحة، أن هذا التطور اعتمد على التطوير النوعي للإنسان والمستند على التعليم، ودوره في إحداث هذا التطوير النوعي وما تضمنه أيضا من تطور ثقافي واجتماعي للإنسان، حيث كان الشكل الأساسي لكل أشكال التطوير اللاحقة، ذلك أن التطوير العلمي سبق وبعدة قرون التطوير الاقتصادي، والتي نجم عنه تطور منجزات ووسائل الإنتاج التي تم التوصل إليها من خلال تطور الفكر الإنساني.
2. إن الذي يؤكد ما سبق هو أن التعليم يتسم بالتطور الواسع وفي كافة ميادينه ومجالاته، ومستوياته، وفي جوانبه الكمية والنوعية كافة في الدول المتقدمة حاليا، إضافة إلى قوة ارتباطه بتلبية متطلبات الحياة عموما، والمتطلبات الاقتصادية خصوصا، وبذات الإنتاجية منها، ذلك أن حالة التطور

الاقتصادي، وعبر مراحل التطور هذه رافقها تطور تعليمي ضمن حالة التطور العامة للمجتمع، وللاقتصاد وفي كافة الجوانب الحياتية، خاصة وأن حالة التقدم تعزز معها وبالضرورة الحاجة إلى التعليم.

3. إن التعليم في الدول النامية الأقل تطورا يعاني من ضعف درجة تطوره وبكافة مجالاته وميادينه، ومستوياته، زف ي كافة جوانبه الكمية والنوعية، إضافة إلى ضعف درجة ارتباطه بتلبية متطلبات الحياة الاجتماعية والسياسية والثقافية، وبالذات ما يخص منها بالجانب الاقتصادي. وذلك بسبب ضعف حالة التعليم وتطوره والتي هي جزء من حالة ضعف درجة التطور والتخلف في كافة ميادين حياة المجتمع والاقتصاد، لأن الاقتصاد الأقل تطورا لا تتوفر لديه القدرة على تحقيق التطوير في التعليم بسبب ضعف درجة توفر الموارد والإمكانيات التي تتيح هذا التطور سواء كانت مادية أو بشرية مؤهلة.
4. عن تجربة بعض الدول التي تفتقر إلى الموارد الطبيعية والتي استطاعت تجاوز افتقارها إلى الموارد الطبيعية هذه، وتحقيق تطور وتقدم فيها في كافة جوانب الحياة، وبذات التقدم الاقتصادي، وخاصة في مجال الإنتاجية وذلك باستناد إلى التطور النوعي في مواردها البشرية وقواها العاملة، واليابان تعتبر الحالة الأكثر بروزا في ذلك وهو ما يؤكد العلاقة بين التعليم وتطوره والاقتصاد وتطوره.
5. إن تجربة بعض الدول التي تتوفر لديها موارد طبيعية ومالية، تمثلها الدول النفطية في معظمها، والتي لم تستطع تحقيق التطور في جوانب حياتها، وبالذات المرتبطة منها بإقامة الإنتاجية الذاتية، وهو الأمر الذي جعلها معتمدة على الخارج في توفير معظم، إن لم يكن جميع احتياجاتها تقريبا على الاستيراد، وذلك بسبب ضعف تطور التعليم فيها كما ونوعا، وبضعف تلبية متطلبات المجتمع عامة.
6. إن تجربة بعض الدول التي تعرض اقتصادها ورؤوس أموالها الإنتاجية لدمار والانهيار (ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية) حيث استعادت تطورها، وحققت تقدمها خلال فترة ليست بالطويلة، وذلك بالاعتماد على تطوير نوعية مواردها البشرية وقواها العاملة المطورة ، أن التجربة الألمانية خير دليل على قوة الارتباط بين التعليم والاقتصاد وبالذات الإنتاجية).

(فليح حسن خلف: 2008، 99-100-101)

مما سبق تتأكد الأهمية الواضحة للتعليم وتطوره، من خلال دوره البارز في الإسهام في الاقتصاد وفي تنميته وتطويره، إضافة التطور في ميادين الحياة الأخرى، إذ لا يمكن يقوم التعليم وحده بتفسير التطور من عدمه، أو ضعفه، حيث أن هناك عوامل عديدة تسهم في ذلك، من بينها قوة التعليم، وهو الأمر الذي المحاولات قياس القيمة الاقتصادية للتعليم من خلال الدراسات التطبيقية التي تتصل بذلك، والتي سوف نتنوا البعض منها في المحضرات القادمة.

المحاضرة الثانية: " نشأة وتطور اقتصاديات التعليم في الفكر الإنساني"

- **أولا: اقتصاديات التعليم في الفكر الإنساني**
- **ثانيا: مراحل نشأة وتطور اقتصاديات التربية والتعليم**
- **ثالثا: بروز مفهوم الرأس المال البشري في التعليم:**

أولا: اقتصاديات التعليم في الفكر الإنساني القديم:

1. **أفلاطون**: كان ينادي بتطبيق نوع من تقسيم العمل في دولته المثلي، فكل شخص يجب أن يتخصص في مهنة واحدة، فهذا التخصص أو تقسيم العمل أحسن من اشتغال كل شخص بكافة المهن والأعمال. ويبني أفلاطون محبته في تقسيم العمل على حجتين:
   - ✓ **الأولى**: وهي اختلاف الموهبة الطبيعية، أي أن لكل فرد مواهبه وكفاءاته الخاصة، وأن الاختلاف بين الأفراد من هذه الناحية يجعل كلاً منهم مهيئاً بطبيعته لعمل معين أو لمهنة محددة.
   - ✓ **الثانية**: أن تخصص كل فرد في المهنة التي يكون مهيئاً لها بطبيعته يزيد الإنتاج من حيث الكمية ويحسنه من حيث النوعية والميزات.
2. **أرسطو**: ميز أرسطو بين قيمة الاستعمال وقيمة المبادلة لكل سلعة، فقيمة الاستعمال تمثل الإشباع الذي يتحقق من تلك السلعة، أما قيمة المبادلة فهي ما تحصل عليه من سلع في السوق نتيجة لمبادلة الشيء بغيره من تلك السلع. وهذه التفرقة لها مكانتها في الفكر الاقتصادي الحديث لأنها تمثل نقطة البدء لنظرية القيمة التي تمثل مكاناً رئيساً في الاقتصاد السياسي. وعرف أرسطو الاحتكار تعريفاً نأخذ به إلى اليوم وهو " إنفراد بائع واحد في بيع سلعته في السوق، ويستطيع عندها فرض السعر الذي يراه ويحقق أرباحاً طائلة ". **(عليان عبد الله العولي: 2008، 55)**
3. **المسلمين**: التعليم زمن الرسول صلي الله عليه وسلم والخلفاء الراشدين كان يتناول ناحيتين الأول حفظ القرآن الكريم وتلاوته، وإدراك معانيه. والثانية القراءة والكتابة ومبادئ الحساب والشعر والقصص، وأخذت غايات التعليم جانباً عملياً متمثلاً بركوب الخيول والرماية والسباحة.

❖ المسجد هو مكان التعليم (وعظ وإرشاد وأداء عبادة) ثم أنشئت المدارس الخاصة لطلب العلم، وانتشرت هذه المدارس الخاصة في جميع الأقطار التي وصل إليها الإسلام. وتولت الحكومة أمر الصرف على هذه المدارس بمعلميها ومدرسيها وكتبها، وبعد أن كانت التربية والتعليم مجانية وأهلية، وكان هذا تطوراً جديداً في العالم الإسلامي. وقد كانت المدرسة قبل نهاية القرن الخامس الهجري تقام بمجهود أفراد المجتمع، فنجد أن بعض السلاطين أو الوزراء أو التجار والعلماء وبعض فضليات النساء قد أنشئوا المعاهد ورصدوا لها الأموال، فأخذت المدارس طابعاً اجتماعياً تعين الفقراء وتساعد المعوزين، إضافة إلى كونها دوراً للعلم والمعرفة. أما بعد نهاية القرن الخامس الهجري فنجد أن المدرسة أصبحت مؤسسة رسمية من مؤسسات الدولة، تقوم الدولة فعلياً بإنشائها ويتخرج منها عمال الدولة وموظفيها.

ومن أشهر المفكرين المسلمين:

❖ **إخوان الصفا (في القرن الرابع الهجري)**: وكان لهم رأى في التخصص في الموضوعات النظرية والعلمية، وأشاروا أن لكل إنسان استعداده الخاص به، فهم يقولون " أن لكل صنف من هذه الأصناف

(العلوم) أهلُ وأصحاب هم به قائمون، وعليه دائبون، وكلُ منهم في مقام معلوم وله منها جزء مقسوم".

- **القابسي أبو الحسن على بن محمد (324– 403هـ)**: عاش العصر العباسي وقد كان من المبرزين الأوائل في مناداته بالتعليم الإلزامي وذلك على أساس ديني وأدبي لا إلزام قانوني. أي يختلف عن الوضع الحالي في أن الدولة الحديثة مكلفة بالتعليم وملزمة بفتح مدارس، فالتعليم الآن حق من حقوق الفرد. وعمم القابسى مناداته بإلزامية التعليم لتشمل البنين والبنات وقد أكد حق البنت في التعليم لأن المؤمنين والمؤمنات مكلفون بمعرفة نص القرآن، فكان رسول الله صلي الله عليه وسلم يوصي بتعليم البنات، ونصح القابسى بتعليم أبناء المسلمين غير القادرين على الإنفاق على التعليم ودفع أجر المعلم بأن يقوم بيت مال المسلمين بالإنفاق عليه **(سلطان، 1977، 247)**. وتطورت فكرته فيما بعد إلى نظام الأوقاف وهو ما يحبسه الموسرين من أموال لضمان استمرارية المدارس وبقاء التعليم.
- **الغزالي (1059–1114هـ)**: نجده ينظر للعلوم حسب ما تؤديه من دور في تحقيق الكمال الإنساني المنشود أي ما يعرف اليوم نظرة (براجماتية) وقسم العلوم إلى ثلاثة أقسام: القسم الأول: علوم مذمومة قليلها؛ وكثيرها كعلوم السحر والتنجيم وكشف الطوالع. القسم الثاني: علوم محمودة كثيرها وقليلها مثل العلوم الدينية والعبادات. القسم الثالث: علوم يحمد منها قدر معين ويحرم التعمق فيها مثل علوم الفلسفة. ويري أن العلوم الدنيوية كالطب والحساب والفلسفة من فروض الكفاية.
- **ابن خلدون: (1332–1406هـ)**: ونجد أن ابن خلدون يركز على تنظيم التعليم، وعلى القوى الثقافية المؤثرة فيه، ففي مقدمته المشهورة هناك فصلاً (الفصل الثالث والثلاثين) عنوانه " في أن الصنائع تكسب صاحبها عملاً " وهو يبين أن الصنائع من مستلزمات الحضارة، وأن الأمصار إذا قاربت الخراب انتقصت منها الصنائع، وأن الصنائع لابد لها من العلم، كذلك فإن العلم يفيد في الصنائع الشيء الكثير، وهذه النظرة إلى التعليم كوسيلة من وسائل كسب الرزق لم تطغ على قيمته المعنوية، وإلى النظرة إليه كلذة عقلية وكمطلب مقصود لذاته. وقسم ابن خلدون السلع إلى كمالية وضرورية والطلب على هذه السلع يتوقف على درجة العمران، وبين كذلك نسبة التقسيم فالبلد كثير العمران يكثر فيه الترف فتنقلب السلع الكمالية إلى سلع ضرورية، وأدرك كذلك تأثيرات العرض والطلب على تحديد أثمان السلع وفي تقلبات تلك الأثمان، وبحث في أثر اختلاف الثروة بين البلدان المختلفة في طلب كل منها على أنواع السلع المختلفة، وأثر ذلك على ما يسمي اليوم المستوي العام للأسعار. وذكر أن الصناعات إنما تكثر إذا كثر طالبوها، وإذا لم تكن الصناعة مطلوبة لم تنفق سوقها ولا يوجد قصدٌ إلى تعلمها **(ابن خلدون، 1970، 307)**. ومن أهم ما قدمه في المجال الاقتصادي نموذجاً تحليلياً لتطور المجتمع وتقدمه الاقتصادي بناء على عنصرين هما تزايد السكان، ومزايا تقسيم العمل، فمن ناحية لاحظ أن تقسيم العمل ضرورة لا مفر منها لأن الواحد من البشر غير مستقل بتحصيل حاجاته في معاشه، ومن هنا وجب أن يكون الأفراد متعاونين جميعاً في عمرانهم على ذلك، ويري أن كثرة السكان تؤدي إلى تقسيم العمل وإلى كثرة أنواع الأعمال التي توجد في المجتمع، ويؤدي تقسيم العمل إلى زيادة الإنتاج في المجتمع، فيزيد الإنتاج عما يشبع حاجاتهم الضرورية فيوجهون جزءً من نشاطهم الإنتاجي لإنتاج السلع الترفيهية والكمالية، وتؤدي تلك الزيادة في الإنتاج إلى زيادة دخول الأفراد فيزيد طلبهم على السلع الذاتية فتنمو صناعات جديدة ويكثر دخل المصر وخرجه... فيزداد الترف تبعاً للكسب. وزيادة السكان تؤدي إلى تقسيم العمل، وتقسيم العمل يزيد الإنتاج فيزيد الدخل ومن ثم يزيد الطلب على السلعة، فتنشأ صناعات جديدة، وتحصل زيادات أخري للدخل، وهكذا.

(أحمد مندور، أحمد رمضان: 1990، 124-125)

ثانيا: مراحل نشأة وتطور اقتصاديات التربية والتعليم:

المرحلة الأولى: بداية التفكير في العنصر البشري اقتصاديا:

وتتميز ببعض الدراسات التي قام بها العلماء مثل:

- **مارتن لوثر (1483-1546):** وقد دعى إلى تعليم الفتيان والفتيات، ورأي أن يجمع الفتي بين التعليم المدرسي وتعليم مهنة، وأن تجمع الفتاة بين التعليم المدرسي والتعليم البيتي ودعا إلي جعل نفقات التعليم من اختصاص السلطات العامة، وبين للآباء أن إرسال أطفالهم للمدرسة واجب وإلزام أدبي وخلقي.
- **أدم سميث (1723-1790):** وقد اتضحت اهتماماته بالعنصر البشري في كتابه الشهير " ثروة الأمم" حيث بين في أكثر من موضوع أهمية التربية وجعل بين عناصر التربية رأس المال الثابت الذي عرفه بالقابليات المكتسبة والمفيدة لبعض أعضاء المجتمع والتي تساهم التربية في بنائها.
- **دافيد هيوم (1711-1776):** وهو يرى لابد أن نخضع التعليم لمنافسة المؤسسات التعليمية، كما يرى أنه لابد أن يتم تمويل التعليم من طرف أولياء التلاميذ.
- **دافيد ريكاردو (1772-1823):** أهم فكرة جاء بها أنه لابد أن يلعب التعليم دور أساسي في رفاهية المجتمع وذلك من خلال تحديد النسل.
- **جون ستيوارت ميل (1806-1873):** أكد على فكرة لابد أن ندرس علم التعليم ونربطه بالنمو الاقتصادي.
- **الفرد مارشال:** يقول الاقتصادي في كتابه (أصول الاقتصاد) " إن فئة متعلمة من الناس لا يمكن أن تعيش فقيرة، ذلك لأن الإنسان بالعلم والمعرفة والوعي والطموح، والقدرة على العمل والإنتاج والقدرة على الخلق والإبداع، يستطيع أن يسخر كل قوي الطبيعة ومصادرها، وما في باطن الأرض وما فوقها لصالحه والارتفاع بمستوي معيشته، وتوفير الحياة الكريمة له ". ويشير إلى أن " أثمن ضروب رأس المال هو ما يستثمر في البشر". **(عبد القادر محمد، عبد القادر عطية: 2001، 81)**
- **يقول جونسون:** " تتوقف التنمية الاقتصادية بدرجة حيوية على تكوين قوة عاملة تتمتع بالمهارات الفنية اللازمة للإنتاج الصناعي الحديث وتتخلق بفلسفة تدعو إلى استيعاب التغيير الاقتصادي والتكنولوجي والتحريض على استحداثه ".
- أدخل (**ايرفينج**) رأس المال البشري في مفهوم رأس المال على أساس النظر إلى رأس المال " كأي شيء يدر تياراً من الدخل عبر فترة من الزمن، وإن الدخل إنما يتولد عن رأس المال ..).
- أما (**وليم بتي**) فقد حاول قياس قيمة رأس المال البشري وبين بأن مردود الاستثمار إلى رأس المال البشري كان عالياً جداً وطالب الاقتصاديين من بعده بضرورة تخصيص رؤوس أموال كبيرة للتعليم، فيما اعترف معظم الاقتصاديين الذين جاءوا بعد آدم سميث بأهمية التعليم، ولكنهم كانوا يميلون إلى تركه جانباً عند بناء نظرياتهم في النمو الاقتصادي حتى جاء (**مارشال**).
- أما الاقتصادي (**بيجو**) فقد اعتبر التعليم استثماراً ينتج معدل مردود في الإنتاج الإضافي يزيد كثيراً عن المعدل الاعتيادي للفائدة على رأس المال المستثمر في المكامن والمعدات ".
- **ماركس**: احتل عنصر العمل البشري أو الإنساني بمفهومه الواسع مكان الصدارة في الفكر الماركسي وقد انعكست أهمية النظرة الماركسية للإنسان في الأهمية القصوى التي أولاها الفكر الماركسي للتربية باعتبار دورها الخلاق في إعداد وتكوين الإنسان وتنمية قدراته بشكل عام وقدراته الذهنية والفكرية بشكل خاص. الإنسان " أثمن رأسمال ". **(حامد عمار: 1986، 82)**
- **مالتس**: أكد من جديد على أهمية التربية ومكانتها كعامل من عوامل التنمية الاقتصادية وإذا تتبعنا آراءهم لوجدنا أنهم يشيرون إلى دور التربية في تنظيم العلاقة بين نمو السكان ونمو الموارد.

- **فيشر**: ادخل في نظريته رأس المال المعنوي (العنصر الإنساني) ضمن عناصر رأس المال وقد أكد وجوب استخدام رأس المال الإنساني أينما وجد وإذا كان رأس المال هو الرصيد الذي يؤدي إلى مزيد من الدخل بمضي الوقت فإن الأموال التي تنفق على التعليم تؤدي مزيد من الدخل من وجهة نظر الفرد والمجتمع وهي تعتبر نوعاً من أنواع المال باعتبار العنصر البشري.
- **دينسون**: تناول عوامل النمو الاقتصادي في أمريكا والعوامل البديلة وقياس أثر كل العوامل المختلفة ومن بينها (المستوي التربوي) على مستوي الدخل القومي وتوصل إلى أن عامل التربية يساهم في 23% من مجموع الزيادة في الدخل القومي. **(محمد ناجي خليفة: 2001، 215)**

تميزت هذه المرحلة بالدراسات النظرية والتي تميزت بالعمومية، حيث كانت مستوحاة من أحكام شخصية ونتائج عامة لآراء فلاسفة واقتصاديين، غابت عنها الدراسة التطبيقية العلمية، كما افتقدت لتحليلات التربوية والتعليمية؛ التي تحدد العلاقة بين التربية والتعليم والنمو الاقتصادي، كون أغلب هذه الآراء لاقتصاديين يهتمون بالمردود والعائد الاقتصادي والمادي للعنصر البشري.

المرحلة الثانية: دراسات تربوية اقتصادية:

تم فيها الاهتمام بالموضوعات الاقتصادية في التعليم خلال القرن العشرين، والتي نما بصورة ملحوظة ونمت معه حركة البحث التعليمي في هذا المجال، من خلال دراسات بعض المفكرين أهمهم:

- **ثيودور شولتز**: أستاذ الاقتصاد في جامعة شيكاغو، اتجه في أبحاثه نحو قياس العائد الاقتصادي للتعليم وإلى فكرة الاستثمار في البشر مباشرة وبكل وضوح وتمكن من عرض هذه الثورة الجديدة ثورة الاستثمار البشر في كتابة " القيمة الاقتصادية للتربية" فقد قاس الزيادة في الإنتاج وظاهرة التحسن التي سادت أمريكا خلال فترة الخمسينات وأوضح أن الاستثمار البشري يكمن في التربية. وألقي أثناء توليه رئاسة الجمعية الاقتصادية الأمريكية عام 1960 خطاباً أبرز فيه أهمية الموضوع، وأشار إلى أهمية التعليم في تكوين رأس المال البشري وقيمته الاقتصادية.
- **ايدنغ**: درس علاقة التعليم بالنمو الاقتصادي من خلال دراسات ومقارنة الدخل العام والتكاليف الخاصة بالتعليم.
- **هوبز**: قارن بين المستوى التعليمي والدخل الفردي حيث كلما ذاد المستوى التعليمي زاد الدخل.

اهتمت هذه المرحلة بالمعالجات التطبيقية لتأكيد العلاقة بين النشاطات التعليمية والنشاطات الاقتصادية، كما تميزت بالنشاط الواضح لتربويين في المجال الاقتصادي.

(عليان عبد الله: 2008، 15)

المرحلة الثالثة: الدراسات التقنية لعلم اقتصاديات التربية والتعليم:

في هذه المرحلة تم تأكيد فعلا العلاقة بيت التربية والتنمية الاقتصادية وأن التربية ضرورة من ضروريات التنمية وبدأ البحث في مجالات جديدة وعن أساليب أكثر صلاحية في معالجة الموضوعات الاقتصادية في التعليم، وهكذا تعد هذه الفترة مرحلة للبحث عن أساليب وأدوات علمية تستطيع تجاوز الجوانب غير التقنية التي استخدمت خلال السنوات السابقة. **(عبد الغني النوري: 1988، 58)**

ثالثا: بروز مفهوم الرأس المال البشري في التعليم:

وهكذا فإن قضية تنمية الموارد البشرية أضحت من أهم القضايا وأكثرها إلحاحاً باعتبارها " العملية الضرورية لتحريك وصقل وصياغة وتنمية القدرات والكفاءات البشرية في جوانبها العلمية أو العملية والفنية والسلوكية... فهي وسيلة تعليمية تمد الإنسان بمعارف أو معلومات أو مبادئ أو فلسفات تزيد من طاقته على العمل والإنتاج... وهي أيضاً وسيلة تدريبية تزوده بالطرق العلمية والأساليب المتطورة والمسالك المتباينة في الأداء الأمثل... كما أنها وسيلة فنية تمنحه خبرات إضافية ومهارات ذاتية

تعيد صقل قدراته العقلية ومهاراته اليدوية... إضافة إلى كونها وسيلة سلوكية تعيد تشكيل سلوكه وتصرفاته المادية والأدبية وتمنحه الفرصة لإعادة النظر في مسلكه الوظيفي والاجتماعي".

إن الدعائم الأساسية والمقومات الرئيسية لهذه العملية هي:

1. **التربية والتعليم**: وباعتبارها العملية المتميزة بالعمومية والرسمية التي يتزود الإنسان بموجبها بمعلومات تفسيرية وتعليمية عامة بحيث تصبح القاعدة العريضة التي يستند عليها الإنسان في معرفة الأشياء والظواهر والنظريات والمبادئ والقيم التي تساعده على حل مشاكله اليومية أو مجابهة المواقف المختلفة عبر حياته.
2. **التدريب**: الذي يراد به الجهود الإدارية أو التنظيمية التي تهدف إلى تحسين قدرة الإنسان على أداء عمل معين أو القيام بدور وظيفي محدد، فهو يرتكز على تزويد الإنسان بالكيفية التي يؤدي بمقتضاها عملاً ما وبهذا فهو جزء من التعليم ".
3. **تنمية القدرات**: المتمثلة بزيادة قدرات الإنسان لتحسين مكانته الوظيفية أو لأداء واجبات إضافية أو القيام بمستويات أكبر، وهي بهذه العملية دائمة التدريب من شأنها أن تمد الإنسان بالمعرفة والمهارة وبعد النظر والبصيرة. **(رشيد أحمد طعيمة: 2006، 160-161)**
4. ويعرف رأس المال البشري بأنه " مجموعة المعارف والمهارات وقدرات الناس القاطنين في دولة ما ".

(فيلح خلف حسن: 2006، 152)

وهناك عدد من الخصائص والمميزات لرأس المال البشري يتميز بها عن سائر عناصر الإنتاج نذكر منها:

- ✓ إن رأس المال البشري لا يمكن فصله عن مالكه.
- ✓ إن رأس المال البشري ليس منتجاً فقط للسلع والخدمات بل يستهلكها أيضاً.
- ✓ إن لرأس المال البشري بعض الأفضليات والحاجات التي يطلب إشباعها.
- ✓ إن إنتاجية العمل في رأس المال البشري لا تتوقف فقط على النواحي التقنية.
- ✓ لا يمكن استخدام رأس المال البشري كوقاية ضد الأفكار وغموض المستقبل وخاصة في حالة غياب أنظمة التأمين الاجتماعي وفي حالة الأمراض والعلل أو العاهات.
- ✓ لا يمكن التخلي عن رأس المال البشري بمجرد أنه أصبح قديماً من الناحية الإنتاجية
- ✓ لا يمكن بيع رأس المال كما هو عليه الحال في رأس المال المادي، حيث إن الشراء بوفاة الإنسان، يتلاشي رأس المال البشري (باستثناء الاختراعات المسجلة بأسماء).

(محمد عبد العزيز عجيمة، محمد الليثي: 2003، 230)

المحاضرة الثالثة: " الإنفاق وتمويل التعليم "

- **أولا: الإنفاق التعليمي**
- **ثانيا: أهمية الإنفاق على التعليم**
- **ثالثا: العوامل المؤثرة في الإنفاق على التعليم**
- **رابعا: تمويل التعليم الجامعي**

تقديم:

لقد تطورت بنية المجتمعات بمرور الزمن، وانتقلت من المجتمع الزراعي إلى المجتمع الصناعي وأخيراً مجتمع المعرفة.ويري فرانسيس بيكون أن " المعرفة قوة " ويري الكاتب ألفن تافلر أن " قوة المعرفة هي أكثر أنواع القوة تأثيراً وفعالية وايجابية، فالمعرفة أهم وسيلة لرفع وتحسين مستوي إنتاجية القطاعات المختلفة، وبالتالي زيادة ثروة المجتمع الاقتصادية.

وقد حدثت تغيرات جوهرية في حياة الإنسان المعاصر بحيث أصبح الاستثمار في مجال المعرفة من أهم مجالات استثمار رأس المال البشري، ومن أهم مصادر القوة الاقتصادية. إن مجتمع المعرفة يؤكد أن المعرفة قوة، وهو مجتمع يقوم على أساس إنتاج المعارف، ومن ثم فإن تميز المجتمع وقدراته على المنافسة ومواجهة التحديات يعتمد أساساً على إنتاج المعارف، الأمر الذي يؤكد أن مجرد اكتساب المعلومات والبحث عنها واستخدام التقنيات المعاصرة، كأداة تيسر الحصول على المعلومات ليس كافياً، وإنما لا بد من تجاوز ذلك إلى عمليات إنتاج حقيقية للمعارف يتم تسويقها بحيث تصبح مصدراً اقتصادياً يحمل في ثناياه إمكانات القوة ويمهد للتطور والتحسن والتقدم على مستوي الأفراد والجماعات.

إن التمويل المطلوب لإدارة النظام التعليمي لا يمكن أن يدرس بمفرده لأنه جزء هام من الإنفاق العام الذي يعد متغيراً اقتصادياً حاسماً فإذا أتيح للإنفاق العام أن ينمو فمن المحتمل أن تزداد كذلك الأموال التي تنفق على التعليم، والعكس صحيح أيضاً . وتعتمد القرارات عن مستوي الإنفاق العام، في جانب منها على كيفية سير الاقتصاد بخطي جيدة ذلك لأن الاقتصاد المزدهر يستطيع أن يتحمل إتاحة موارد أكثر للإنفاق على الخدمات العامة، ولكن تلك ليست كل الحكاية فالقرارات السياسية لا تأتي من فراغ عقلي لأنه ليست هناك حكومة تستطيع أن تدير سياسة اقتصادية بدون نظرية اقتصادية ما للاسترشاد بها.

وقبل أن نفصل في عملية تمويل التعليم، لابد أول أن نحدد المقصود بالإنفاق، كون هذا الأخير هو من يتحكم ويحدد كيفية وشكل ومصادر التمويل التعليمي.

أولا: الإنفاق التعليمي:

1. **الإنفاق:** هو " الأموال التي تدرج في موازنات الحكومات سواء أكانت مركزية أو محلية أو غيرها من الجهات الرسمية. **(سهيل حمدان: 2002، 38)**

لقد تعددت مفاهيم الإنفاق باختلاف من تناولها من العلماء واللغويين والتربويين ورجال الاقتصاد والمحاسبة وصناع القرار. حيث تقارب مفهوم الإنفاق على التعليم بمفهم كلفة التعليم؛

2. **الإنفاق التعليمي:** هو عبارة عن النفقات التي تصرف على العملية التعليمية بجوانبها المختلفة، حيث يكون الإنفاق على التعليم بمعناه المجرد هو:" المصاريف اللازمة لإنتاج السلع والخدمات، أي جميع المصاريف المادية وكل ما يتعلق بالنواحي البشرية، وبذل المجهود التعليمي".

(فيلح خلف: 2007، 113)

حيث أنه كلما زادت نسبة الإنفاق وتم توجيهها بشكل مناسب، انعكس ذلك على تجويد التعليم. وهنا الإنفاق يشتمل على جانبين:

- إحداهما جاري متكرر يلزم المؤسسة تأمين المارد المالية للإنفاق.
- والثاني رأسمالي غير متكرر ترصد له المؤسسة تأمين الموارد المالية لتحقيق هدف معين.

(سهيل حمدان: 2002، 45)

ثانيا: أهمية الإنفاق على التعليم:

غالبا ما تقاس أهمية الإنفاق على التعليم بقدر ما يرصد له من ميزانية الدولة، أو من الدخل القومي (حيث يقصد بالدخل القومي الإجمال قيمة ما أنتجته أفراد المجتمع الوطنيون من السلع والخدمات خلال عام واحد يستثنى منها الأجانب المقيمون داخل الدولة، ويضاف إليه أفراد المجتمع المقيمون في الخارج، وكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على اهتمام الدولة بالتعليم، وفي المقابل ليس من الضروري أن تكون زيادة هذه النسبة مؤشرا لجودة التعليم في هذه البلد، حيث قد لا تستغل هذه الأموال بالطرق الملائمة. لذلك تكمن أهمية الإنفاق الرشيدة للتعليم في: **(عبد الله زاهي الرشدان: 2008، 201)**

- تعود أهمية الإنفاق على التعليم إلى أنه يمكن الفاعلين على أمر التربية والتعليم عن طريق دراسة الخدمات التعليمية من تحقيق الأهداف التالية:

✓ إيجاد نوعا من التناسق بين الخدمة التعليمية وغيرها من الخدمات التي تتنافس على المواد المتاحة للدولة.

✓ تعتبر دراسة الإنفاق التعليمي بمثابة نوع من الرقابة المالية، سواء كانت داخلية أم خارجية عن طريق التعرف على نواحي الإسراف والخلل فيها بهدف تطويرها وتصحيح مسارها.

✓ تعتبر دراسة الإنفاق التعليمي بمثابة تقويم له؛ يمكن من التعرف على مواطن القوة والضعف في المشروع التعليمي؛ والعمل على وضع البدائل المناسبة للإنفاق، بحيث تحقق الأهداف المرجوة منها.

✓ التأكد من أن الأجهزة التعليمية تحسن استغلال الموارد المتاحة التي تخصص لها، وذلك لمساعدة المسئولين عن التعليم في استخدام امثل الموارد، والوصول إلى أقصى كفاءة ممكنة بهدف إيجاد توازن بين تكلفة العملية التعليمية وإنتاجها.

✓ تساعد دراسة نفقات التعليم في التنبؤ بالنفقات المستقبلية للتربية، وتقدم لمنفذي سياسة التعليم البيانات اللازمة لاتخاذ القرارات في ضوء أهداف واضحة.

✓ كما أن دراسة نفقات وتكلفة التعليم تمكن المخططين التربويين من تحقيق عدة أهداف تقنية قد تكون بعيدة المدى منها:

- التعرف على الأموال المنفقة فعلا في قطاع التعليم.
- التعرف على الموارد الحقيقة المنفقة في القطاع.
- التعرف على البدائل المختلفة التي ترفع كفاءة قطاع التعليم في تحقيق أهداف المجتمع.

(سهيل حمدان: 2002، 135)

ثالثا: العوامل المؤثرة في الإنفاق على التعليم:

حدد الخبراء والمخططين التربويين مجموعتان من العوامل تؤثر على حجم النفاق التعليمي عند دراسة النفقات وهما:

- **العوامل الخارجية**: وهي عوامل ليس للمؤسسة التعليمية دخل فيها وتشمل:
  أ. المستوى العام للدخل القومي
  ب. مستوى نفقة المعيشة الذي يدخل في تحديد أسعار السلع والخدمات.

ج. مستوى التكنولوجيا العامة في المجتمع الذي يؤثر في مستوى تكنولوجيا التعليم وبالتالي نفقات التعليم.
د. التوزيع العمري لسكان بين فئات العمر المختلفة.

- **العوامل الداخلية**: وهي ترتبط ارتباط وثيقا بالمؤسسات التعليمية:
  أ. مستوى أجور العاملين بالمؤسسات التعليمية.
  ب. التوزيع العمري لهيئات التدريس حيث يؤثر في مستوى الأجور.
  ج. مستوى التكنولوجيا التعليمية.
  د. نصاب المدرس من ساعات التدريس. **(محمد عجيمة: 2003، 265)**

رابعا: تمويل التعليم:

إنّ التعليم من القطاعات المهمة في الدولة، وكأي قطاعٍ آخر يحتاج قطاع التعليم إلى الدعم والمساندة من جميع النواحي كالناحية المادية مثلاً؛ حيث تتعدد أوجه التمويل وتختلف مصادره.

1- **تعريف تمويل التعليم: يعرف تمويل التعليم** " بأنه إيجاد مصادر مالية قادرة على تغطية احتياجات المنظمات التعليمية كافة، حتى تتمكن من تحقيق أهدافها ورسالتها التربوية والاقتصادية والعلمية والبحثية والاجتماعية ". **(فاروق عبده: 2002)**

- ويعرف أيضا: "تمويل التعليم أي جُملة الموارد المالية المخصصة مُسبقاً للمؤسسات والمراكز التعليمية، وذلك من أجل النهوض بالعملية التعليمية، ورفع كفاءة عملها، ومستوى جودة الخدمات التي تُقدمها للطلبة سواءً في المدارس أو الجامعات ". **(أحمد حجي: 2002، 322)**

2- **التمويل الجامعي:** إن التعليم العالي هو المسئول عن تزويد المجتمع بحاجاته من الكفاءات البشرية عالية المستوى في مختلف المجالات ، وهو أداة المجتمعات في تطويع التكنولوجيا لخدمة الأغراض والمطامح المجتمعية ، واستيعاب معطيات التقدم العلمي وقيادة عمليات التغير الثقافي والاجتماعي، وبذلك يلعب التعليم العالي دورا بارزا وأساسيا في تحديد مستقبل الشعوب وذلك بالنظر إلى كون التعليم العالي الجيد شرطا ضروريا للتراكم والتكاثر المعرفي.

يعرف التمويل التعليم الجامعي: هو مجموع الموارد المالية المخصصة للتعليم الجامعي من الموازنة العامة للدولة، أو بعض المصادر الأخرى مثل الهيئات أو التبرعات أو الرسوم الطلابية أو المعونات المحلية والخارجية، وإدارتها بفاعلية بهدف تحقيق أهداف التعليم الجامعي خلال فترة زمنية محددة. **(يوسف الطائي: 2008، 258)**

3- مصادر تمويل التعليم العالي:

أ/ المصادر الداخلية: وهي أيضا متعددة تتحدد وفق سياسة وطبيعة الحكومات وتتمثل في:

- **التمويل الحكومي**: تُخصص الحكومة في كل بلد التمويل الرئيسي لقطاع التعليم، وذلك ضمن جلسة الميزانية العامة السنوية، وذلك عبر اقتطاع مبالغ مادية من عائدات المشاريع الوطنية مثلاً؛ كمشاريع استخراج النفط، أو عائدات السياحة، كما ترصد بعض الدول المخصصات المالية لصالح التعليم من العائدات الضريبية، وترتبط هذه الاعتمادات ارتباطاً مباشراً بالدخل القومي وميزانية الحكومة، وتعد الأموال الناتجة عن الضرائب العامة المورد الأساسي لميزانية الحكومة التي ترصد منها مخصصات التعليم.
- **الرسوم الدراسية**: يعد نظام الرسوم الدراسية أحد الأساليب المتبعة في تمويل التعليم الجامعي، وهو نظام تأخذ به معظم دول العالم المتقدم، وتطبقه بعض الدول النامية وأخذت به حديثاً الدول العربية، إلا أنه يثير معارضة شديدة في معظم الدول العربية التي تعودت مجانية التعليم، ويؤسس نظام الرسوم

الدراسية على أن يقوم الطالب أو ولي الأمر بدفع رسوم دراسية مقابل التعليم الذي يتلقاه كوسيلة لاستعادة التكلفة المدفوعة.

ب/ المصادر الخارجية: المصادر الخارجية هي أهم مورد مالي وبشري لتعليم في كل مراحل بالنسبة لدول المتقدمة والرأسمالية، خاصة الأجنبية منها، غير أن هذه المصادر على تنتشر بشكل كبير في الدول العربية، والتي تعتمد في اغلبها التمويل الحكومي. **(أحمد حجي: 2000، 350)** وتتمثل في:

- **الطالب** هو المستفيد الأول من العملية التعليمية، وهو من أهم مصادر تمويل التعليم الجامعي في عديد من دول العالم وخاصة الدول المتقدمة.
- **السندات الدراسية**: يعد نظام السندات أحد مصادر تمويل التعليم الجامعي، والسند هو عبارة عن كوبون يحدد قوة شراء الخدمة الخاصة، وهو بساعد الطلاب وأولياء الأمور على اختيار الخدمة التعليمية التي تناسبهم، ويسهم نظام السندات في إيجاد خدمات متنوعة.
- **المساعدات الاجتماعية.**
- **المساعدات الدولية.**
- **القروض.**
- **المؤسسات الاقتصادية الخاصة. (عبد الله الرشدان: 2008، 264)**
- **الجامعات:** إن كثيراً من الجامعات في دول العالم، أخذت تبحث عن موارد مالية خارج نظام الموازنة الحكومية تساعد في تعزيز موازنتها السنوية، وتفعيل أدوارها المختلفة. ويسمي هذا النوع من التمويل بالتمويل الذاتي الذي تعمل الجامعات على توفيره عن طريق أنشطتها المختلفة، ويكون للجامعات حق التصرف في هذه الموارد المالية بما يخدم مصلحة هذه الجامعات دون التقيد بقواعد الصرف المحددة بقانون الموازنة الحكومية.

إن هذا التوجه يعني قيام الجامعات بممارسة أنشطة إضافية فضلاً عن قيامها بأدوارها الأساسية، حيث تحقق الجامعات موارد إضافية يمكن أن تستخدم في تمويل الكثير من نشاطاتها تمويلاً ذاتياً، وهو ما يسهم في تقليل الأعباء على الميزانية الحكومية العامة للدولة، هذا فضلاً عن إمكانية تحسين أداء الجامعة ونجاحها في تنفيذ مجمل أهدافها.

- الجامعات كمراكز إنتاج.
- تسويق البحوث.
- الجامعات كمراكز استشارية.
- إيرادات الأملاك (الأموال، الأراضي، المباني...). **(سهيل حمدان: 2002، 362)**

ج/ المصادر الأجنبية: يعتمد كثير من الدول النامية في تمويل تعليمها الجامعي على القروض والمعونات الأجنبية الخارجية، حيث تقوم بعض المؤسسات والهيئات الدولية كالبنك الدولي والسوق الأوروبية واليونسكو وغيرها من المؤسسات، بتقديم قروض بفوائد أو دون فوائد على أن تسدد هذه القروض على فترات طويلة ومريحة وهي عملية تحتاج إلى دراسة متأنية لهذه القروض حتى لا تتعرض للهدر والضياع من ناحية، ولتعرف سلبيات وايجابيات هذه القروض من ناحية أخري، بمعني التأكد من الأهداف الخفية وراء التمويل الخارجي الأجنبي للتعليم الجامعي. **(عليان العولي: 2008، 259)**

4- اتجاهات تمويل التعليم العالي:

الاتجاه الأول: التمويل الحكومي العام:

يري أنصار هذا الاتجاه أن التعليم الجامعي حق لكل مواطن، وأن المجانية تجسيد لهذا الحق، وتحقيق الديمقراطية التعليم، وتكافؤ الفرص التعليمية، وأن إلغاء المجانية سيخلق تمايزاً طبقياً أساسه

الموقع الاقتصادي والاجتماعي للفرد، مما يكرس التمايز ويهدد أمن المجتمع، وعليه فالدولة مسئولة مسئولية كاملة عن تمويل التعليم العالي وتوفيره للأفراد في المجتمع.

الاتجاه الثاني: التمويل الخاص:

يري أنصار هذا الاتجاه أن التعليم الجامعي مشروع استثماري، وكما تصرف عليه أموال فلا بد له من عائد ومردود اقتصادي، وعليه يجب أن ترفع الدولة يدها عن التعليم الجامعي، ويصبح من مسئولية القطاع الخاص، الذي يتولي الجوانب الإدارية والمالية لهذه الجامعات .

الاتجاه الثالث: التمويل المختلط:

نظراً لأن لكل من التمويل العام والتمويل الخاص محاذيره وسلبياته، ولتلافي الجدل القائم بين أنصار الاتجاهين السابقين، ظهر اتجاه ثالث ينحو منحي وسطاً بين الاتجاهين السابقين، ينادي بالتمويل المختلط، ويؤسس هذا الاتجاه على أن تمويل التعليم العالي مسئولية مشتركة بين القطاعين العام والخاص.

ويؤكد هذا الاتجاه حق الفرد في التعليم، شريطة التوفيق بين حاجات الفرد وحاجات المجتمع، ويعد هذا الاتجاه هو الأكثر شيوعاً على المستوي العالمي، وربما في المستقبل يصبح هذا الاتجاه الأقوى من بين اتجاهات تمويل التعليم العالي، خاصة وأنه يتغلب على مشكلات التمويل الخاص حيث لا يترك الحبل على غاربه للقطاع الخاص ليتحكم في مجريات الأمور بالمجتمع، حسب سياسات القطاع الخاص التي تغُلب المصلحة الشخصية والربح على غيره من الأمور. **(محمد عابدين: 2003، 269)**

ولتجنب الهدر التعليمي ومن اجل ترشيد الاستهلاك في المؤسسة الجامعية يقترح بعض الخبراء مصادر إضافية؛ خاصة في الدول ذات التمويل الحكومي مثل بعض الدول العربية؛ وعلى الرغم من احتياج مؤسسات التعليم العالي للمزيد من التمويل لتقابل تزايد الأعداد المقبولة ومتطلبات البحث العلمي، فإنه من المهم العمل على الاستغلال الأمثل لكل الموارد المتاحة لدي الجامعة، وفي هذا الشأن نوصي بعدد من الإجراءات المباشرة لعل من أهمها ما يلي:

1. التشغيل الكامل للمعامل والورش والمدرجات، بحيث لا يكون قاصراً على كلية بعينها، وإنما يوضع لها جدول زمني يتعاون في وضعه مندوبون من كل الكليات.
2. الاشتراك في الجمعيات العلمية والمهنية العالمية والمصادر الالكترونية في الدوريات العلمية لما فيه من توفير الكلفة وتوفير عدد كبير من المجلات العلمية.
3. حسن اختيار مكان المؤسسة، وتوفير الشروط الهندسية والتربوية المناسبة.
4. دراسة إمكانية الدمج والتكامل بين الأقسام المتناظرة داخل الجامعة الواحدة.
5. الحد من البطالة المقنعة في مؤسسات التعليم العالي. **(أحمد حجي: 2002، 252)**

5- تجارب في مجال تمويل التعليم:

5-1- تمويل التعليم الجامعي في بريطانيا:

تعتبر الجامعات البريطانية مؤسسات مستقلة، لكنها مدعومة مالياً بشكل غير مباشر من قبل الحكومة، ويتولي مجلس تمويل التعليم العالي مهمة تمويل التعليم الجامعي وتقويم نوعيته وجودته، ويتخذ تقرير هذه اللجنة لنوعية التعليم الجامعي أساساً لتحديد الأموال التي تعطي للجامعات ويمول التعليم الجامعي في بريطانيا بطرق متعددة منها: التمويل من قبل السلطات التعليمية المركزية والمحلية، وتحصيل مصروفات من الطلاب، ومنح قروض للطلاب الذين يدرسون على أساس التفرغ للدرجة الجامعية الأولي، ويقوم الطلاب بسداد هذه القروض بعد انخراطهم في سوق العمل.

5-2- تمويل التعليم الجامعي في الولايات المتحدة الأمريكية:

منذ أن بدأ التعليم في الولايات المتحدة الأمريكية يأخذ طابعه الرسمي، وتقع عملية تمويله على عاتق الأفراد في المقام الأول، وبشكل عام يمول التعليم الجامعي من خلال الحكومة الفيدرالية وحكومة

الولاية والأفراد. حيث تدفع الحكومة الفيدرالية نسبة للجامعات التي تنطبق عليها الشروط والمعنية بتنفيذ البرامج المطلوبة، كما تسهم الولاية في تمويل الجامعات بها، ثم يقوم أولياء الأمور أو الطلاب بدفع جزء من تكلفة تعليمهم. أما الجامعات الخاصة فتمول من الرسوم الدراسية والمنح والمساعدات الفيدرالية والأبحاث الممولة.

5-3- تمويل التعليم الجامعي في كوريا الجنوبية:

تعتمد كوريا الجنوبية على أربع مصادر أساسية لتمويل التعليم بها، هي الحكومة المركزية، والحكومات المحلية، وأولياء الأمور، وبعض الأموال الموقوفة للتعليم. وعليه فهناك عدد من المصادر غير الحكومية التي تسهم بشكل كبير في تمويل التعليم في كوريا الجنوبية.

5-4- تمويل التعليم العالي في اليابان:

يتم تمويل التعليم الجامعي في اليابان من خلال المشاركة بين الحكومة القومية، وحكومات الولايات والبلديات، والقطاع الخاص، هذا بالإضافة إلى أموال تحصل في صورة ضرائب، كما تساهم المؤسسات والشركات اليابانية في تحمل جزء من نفقات التعليم، حيث تقدم منح للطلاب خاصة المتميزين منهم، وتأخذ هذه المنح شكلاً من أشكال القروض بعضها بفائدة وبعضها دون فائدة، وهذه الأخيرة تقدم لطلاب الجامعات. **(محمد مرسي، عبد الغني النوري: 1988، 231)**

5-5- **تمويل التعليم في الدول العربية**:

في غالبية الدول العربية يعتبر تمويل التعليم الجامعي من مسئولية الحكومات المركزية ويكاد يكون التمويل الحكومي هو المصدر الرئيسي لتمويل التعليم الجامعي والذي يصل إلى حوالي 90% من مصادر التمويل بينما تغطي الجزء الباقي من تمويل التعليم الجامعي الرسوم الطلابية وبعض المساعدات الداخلية والخارجية المقدمة من بعض الدول والمنظمات والهيئات الدول.

❖ **التصور المقترح لتمويل التعليم الجامعي بالدول العربية في ضوء الاتجاهات المعاصرة:**

يعد تمويل التعليم من أهم المشكلات المعاصرة للكثير من الدول حيث يصطدم الطموح في تحقيق المال التعليمية بما هو متاح ومحدود من ميزانيات هذه الدول للعملية التعليمية فإن تنوع مصادر التمويل للتعليم هو الحصول الملائم في ظل الظروف الحالية ومما لا شك فيه أن التعليم يحتاج إلى تمويل جيد إذ إن جودة تصميم النظم التعليمية وما ينبغي أن تكون عليه من كفاءة عالية في للإدارة والمنهج وأعضاء هيئة التدريس والمباني والتجهيزات التعليمية المختلفة وأن هذه الجودة العالية في مدخلات العدالة التعليمية يصعب تحقيقها أو الوصول إليها مادامت فرص التمويل قاصرة أو قليلة ولذلك ارتبط التعليم الجيد في مجتمعات العالم كافة بقدرتها علي التمويل الجيد أي توفير الأموال اللازمة للوفاء بالتزامات العملية التعليمية وأن التعليم مسئولية مشتركة بين الدولة والمجتمع حيث يتم تمويل التعليم بالتعاون بين الدولة.

والقطاع الأهلي أي لتكون فكرة مجانية التعليم مطلقة. كما أن تنوع مصادر التعليم الجامعي أمر أكده البيان العالمي عن التعليم العالمي في القرن الحادي والعشرين أشار إلى أهمية دعم المجتمع بمختلف فئاته لتمويل التعليم الجامعي.

❖ **أهداف التصور المقترح للتعليم الجامعي بالدول العربية في ضوء الاتجاهات:**

يهدف التصور المقترح لتمويل التعليم الجامعي بالدول العربية في ضوء الاتجاهات الحديثة إلى:

- إيجاد أكثر من مصدر لتمول التعليم العالي.
- توفير التمويل اللازم للإنفاق علي التعليم العالي.
- اشتراك الحكومات في تمويل التعليم العالي.
- اشتراك الأفراد في تمويل التعليم العالي.
- اشتراك الهيئات والمنظمات الدولية في تمويل التعليم. **(عبد الغني النوري: 1988، 362)**

- المعاصرة.

المحاضرة الرابعة: " تكلفة التعليم "

- **أولا: تعريف تكلفة التعليم:**
- **ثانيا: أهداف دراسة تكلفة التعليم**
- **ثالثا: أنواع كلفة التعليم:**
- **رابعا: طرق قياس التكلفة (تكلفة الطالب)**
- **خامسا: أسباب ارتفاع تكلفة التعليم**
- **سادسا: خفيض الكلفة التعليمية**

تقديم:

عند دراسة تكلفة التعليم يجب أولاً تحديد الوحدة التي تنسب إليها هذه التكلفة: المدرسة أو الفصل أو التلميذ. واختيار المدرسة أو الفصل وحدة تنسب إليها التكلفة، وقد تؤدي إلى كثير من المشكلات الناتجة عن عدم وجود نموذج موحد للمدرسة أو الفصل. فسمات المدارس تختلف اختلافاً كبيراً وتكاليفها تتوقف على عوامل كثيرة مثل عدد ما بها من فصول وعدد التلاميذ ومكان المدرسة وغير ذلك، كما أن هناك صعوبة في أخذ الفصل كوحدة لقياس تكلفة التعليم حيث إن سعة الفصل قد تختلف اختلافاً كبيراً. كما أن العملية التعليمية لا تتم في الفصل فقط، فالاتجاهات الحديثة في التربية تدعو إلى إتمام جزء كبير من العملية التعليمية خارج الفصل، وعلى ذلك فحساب تكلفة العملية التعليمية على أساس وحدة الفصل يهمل المرافق الأخرى في المدرسة التي يتم فيها جزء كبير من العملية التعليمية خارج الفصل مثل: الملاعب والحدائق وحجرات الرسم... وهناك علوم أخرى تدرس مباشرة في الطبيعة أو في المعامل والمختبرات أو عن طريق النشاط الحر.

كما أن مراعاة اعتبارات الفروق الفردية في التعليم يحتم إذابة الفصول كوحدات مستقلة من التلاميذ وتحويلها إلى مجموعات من التلاميذ وكل مجموعة متجانسة في مادة معينة تأخذ دروسها في الحجرة المخصصة لهذه المادة (تاريخ، جغرافيا، رياضيات، لغة انجليزية...) فقد يتم تقسيم درس اللغة الانجليزية إلى مجموعات معينة تبعا لمستويات الطلبة وقدراتهم الخاصة بالنسبة لهذه المادة. من العرض يتضح أن أفضل طريقة لحساب تكلفة التعليم هو حسابها على أساس تكلفة التلميذ لا على أساس تكلفة الفصل أو المدرسة، فالتلميذ يكون أساساً أكثر ثباتاً من الفصل أو المدرسة عند حساب التكلفة.

أولا: تعريف تكلفة التعليم:

- **التكلفة لغاً:** مفرد التكاليف تكلفة وكلفة وتعني التكلفة المبلغ المدفوع أو المنفق على إنتاج سلعة أو خدمة معينة، أي ما ينفق على الشيء لتحصيله من مال وجهد، وبذلك فالتكلفة تتضمن بعد المال، وبعد الجهد. **(عبد الكريم غريب: 2006، 442)**
- **التكلفة بالمفهوم الاقتصادي:** تعني جميع النفقات التي تدفعها المؤسسة أو تضحي بها من أجل ضمان مساهمة عناصر الإنتاج في العملية الإنتاجية. **(محمد عجيمة: 2003، 22)**
- **تكلفة التعليم:** تعرف بأنها:

- " مقياس لمقدار الإنفاق النقدي وغير النقدي الذي يتم في سبيل تحقيق منفعة محددة ".

- " التضحية الاقتصادية التي يتحملها النظام التعليمي أو المؤسسة التعليمية مقابل الحصول على خدمة أو منفعة ضرورية طبقاً للمعايير المقررة ويمكن قياسها في شكل وحدات نقدية ".
- " مجموع النفقات المالية الحالية أو المتوقع إنفاقها لإنتاج مخرجات معينة من القوي البشرية المجهزة بالمعارف والمهارات والاتجاهات الأساسية التي تمكنهم من التكيف مع الحياة والإنخراط في أحد أنشطة المجتمع ".**(محمد عابدين: 2003، 88)**

- **فاعلية التكلفة في التعليم:** يقصد بفعالية التكلفة تقويم التكلفة بربط النتائج أو المنافع المتحققة بتكاليفها التي يمكن الحصول عليها ، وذلك بغرض تحديد التكاليف التي يمكن أن تعطي أفضل النتائج أو المنافع بأقل التكاليف. **(عبد الغني النوري: 1988، 365)**

ثانيا: أهداف دراسة تكلفة التعليم:

إن ارتفاع تكلفة التعليم فرضت على المخططين وصناع القرار التربوي وغيرهم من الباحثين والمهتمين دراسة تكلفة التعليم على المستويين الكلي (نظام التعليم) والجزئي (مؤسسة تعليمية) لتحقيق عدة أهداف أبرزها:

- تبصر دراسة التكلفة صناع القرار بالتكلفة الإجمالية للمدرسة، وما تحتاجه من متطلبات مالية لأنشطتها ومشروعاتها وإمكانية تنفيذها في ضوء متطلباتها المالية وتوزيع التكلفة بين الأطراف التي يجب أن تتحملها.
- إيجاد نوع من التوازن بين مخصصات التعليم وغيرها من النفقات المخصصة لقطاعات الاقتصاد الأخرى بصورة تبرز مدى حاجة التعليم إلى زيادة مخصصاته من الميزانية العامة للدولة ومن الناتج المحلي الإجمالي.
- الوقوف على الكم الذي ينفق على قطاع التعليم بصورة تمكن المخططين من معرفة الأموال المنفقة فعلاً في قطاع التعليم، والموارد الحقيقية الموظفة فيه، ومعرفة البدائل المختلفة التي ترفع كفاءة قطاع التعليم لتحقيق أهداف المجتمع وحصر الأعباء المالية الجديدة في حدود التكاليف المعقولة.
- دراسة تقدير التكلفة تفيد في اكتشاف الإمكانيات المالية المطلوبة بدءاً من تحديد وتصنيف وقياس كلفة المدخلات للوقوف على الإمكانيات المالية المتاحة ومروراً بتقدير تكلفة تنفيذ مشروع أو برنامج أو تحسينه.
- اكتشاف نمطية سلوك التكلفة للوقوف على مدي استغلال أو سوء استغلال مدخلات العملية التعليمية، وتعيين مؤشرات معينة يمكن الاستدلال منها على مدي استغلال الموارد.
- بيان مدي تأثير تكلفة العاملين بالمدرسة على وحدة التكلفة وتأثر التكلفة بالسياسة التعليمية مثل: حجم الصف، حجم المدرسة، وتوزيع العاملين فيها.
- الكشف عن الكفاية الإنتاجية للتعليم أو للمدرسة في ضوء العائدات أو المنافع التي تفيد الشخص والمجتمع مقارنة بالنفقات.
- توزيع نفقات قطاع التعليم بصورة عادلة على نظم التعليم ومراحله ومؤسساته وعلى أوجه الاستخدامات المختلفة وفقاً لأولويات المجتمع.
- التأكد من حسن استغلال أجهزة التعليم والمؤسسات التعليمية لمواردها المتاحة المخصصة لها واستخدامها الأمثل لمواردها البشرية والمادية لأقصي كفاءة ممكنة بهدف تحقيق التوازن بين تكلفة العملية التعليمية وإنتاجيتها.
- تساعد دراسة التكلفة على تقدير نفقات التعليم في ضوء اختيار البدائل المناسبة من حيث التكلفة والعائد.
- التنبؤ بتكاليف التعليم المستقبلية يفيد في البحث عن مصادر تمويل إضافية غير تقليدية للتعليم.

(أحمد علي الحاج محمد: 2000، 222)

ثالثا: أنواع كلفة التعليم:

أ/ الكلفة الدورية:

وهي تشمل ما ينفق على التعليم من أجور ومرتبات للعاملين كالمعلمين والإداريين وغيرهم والمصروفات الجارية والكهرباء والماء والنثريات وتعتمد تقديرات التكاليف الدورية للتعليم لسنوات الخطة التعليمية على أساسين (حساب معدل تكلفة الوحدة وهي التلميذ أو الطالب/حساب عدد التلاميذ والطلبة المقيدين سنوياً كل نوع أو مرحلة من مراحل التعليم).

ويمكن تحديد المصروفات الدورية للتعليم لكل مرحلة أو نوع من التعليم فيما يلي:

أ. مصروفات دورية مباشرة .

ب. مصروفات دورية غير مباشرة.

ج. مصروفات الخدمات الاجتماعية للتلاميذ أو الطلبة.

ب/ الكلفة الرأسمالية (الإنتاجية):

وتشمل تكاليف شراء الأرض وتشييد المباني وشراء التجهيزات ووسائل النقل وغيرها من الأمور التي يتم الاستفادة منها على مدى أطول من سنة مالية واحدة. **(سهيل حمدان: 2002، 261)**

ج/ كلفة الفرص الاقتصادية:

يقصد تكلفة الفرص الاقتصادية في التعليم المواد الاقتصادية الضائعة التي تقابل الموارد التي كان بالإمكان الحصول عليها في حالة استخدام الإمكانيات الاقتصادية في التعليم في مجالات استثمارية تحقق الأرباح، وتحسب كلفة الفرص الضائعة بـ (حساب كلفة أجور الطلبة الذين اختاروا التعليم كفرص ضائعة بدل العمل، زائد كلفة الأبنية المشيدة والتي كان المفروض أن تستغل اقتصاديا لربح السريع، زائد كلفة أجور العاملين والأساتذة مكان الاستثماريين والصناع).

رابعا: طرق حساب تكلفة التعليم (تكلفة الطالب):

أ. **تكلفة الطالب التعليمية السنوية من المصاريف الجارية** ويتم الحصول عليها من خلال قسمة التكلفة الجارية للبرنامج في الكلية /القسم على عدد الطلبة المستفيدين من البرنامج أو القسم.

ب. **تكلفة الطالب التعليمية السنوية من المصاريف الاستثمارية** على النحو التالي:

1. تكلفة الطالب التعليمية السنوية من الاستهلاك السنوي للأبنية =

$$\frac{\text{إجمالي تكلفة الأبنية} \times \text{نسبة الاستهلاك السنوي للأبنية}^{(1)}}{\text{عدد الطلبة المستفيدين من الأبنية}}$$

2. تكلفة الطالب التعليمية السنوية من الاستهلاك السنوي للأجهزة والأثاث والمعدات والآلات =

$$\frac{\text{إجمالي تكلفة الأجهزة والأثاث والمعدات والآلات} \times \text{نسبة الاستهلاك السنوي للأجهزة والأثاث}^{(2)}}{\text{عدد الطلبة المستفيدين من الاجهزة والأثاث والمعدات والالات}}$$

3. تكلفة الطالب التعليمية السنوية من الاستهلاك السنوي للسيارات =

$$\frac{\text{إجمالي تكلفة السيارات} \times \text{نسبة الاستهلاك السنوي للسيارات}^{(3)}}{}$$

---

(1) إذ أن نسبة الاستهلاك السنوي للأبنية هي (2%).

(2) إذ أن نسبة الاستهلاك السنوي للأجهزة والأثاث والمعدات والآلات هي (10%).

(3) إذ أن نسبة الاستهلاك السنوي للسيارات هي (15%).

عدد الطلبة المستفيدين من السيارات

4. تكلفة الطالب التعليمية السنوية من الاستهلاك السنوي للكتب =

$$\frac{\text{إجمالي تكلفة الكتب} \times \text{نسبة الاستهلاك السنوي للكتب}[4]}{\text{عدد الطلبة المستفيدين من الكتب}}$$

5. **تكلفة الطالب التعليمية من نفقات الإدارة المركزية**، ويتم الحصول عليها من خلال قسمة الميزانية الخاصة بالإدارة المركزية في السنة (ن) على عدد الطلبة الكلي المستفيد من الإدارة المركزية.
6. **تكلفة الطالب التعليمية من مصروف الجيب** ويتم الحصول عليه من خلال قسمة مجموع المشاهدات الرقمية للاستبانات المتعلقة بمصروف الجيب لكل تخصص على عدد الاستجابات التي فرغت لكل تخصص.
7. **تكلفة الطالب التعليمية من الفرصة الضائعة = متوسط الراتب الشهري للخريج العامل من المرحلة السابقة × 12**

هذه عبارة عن تكلفة الفرصة الضائعة في السنة الأولي، أما في السنة الثانية فيضاف إلى قيمة الراتب متوسط الزيادة السنوية.

8. **تكلفة الطالب السنوية الكلية** = تكلفة الطالب العامة (المباشرة وغير المباشرة) + تكلفة الطالب الخاصة (المباشرة وغير المباشرة) – ما يخص الطالب الواحد من إيرادات المؤسسة (إن وجد).
9. **تكلفة الطالب السنوية العامة** = تكلفة الطالب العامة المباشرة + تكلفة الطالب الرأسمالية + نصيب الطالب من التكاليف غير المباشرة (الإدارة المركزية).
10. **تكلفة الطالب السنوية الخاصة** = تكلفة الطالب الخاصة المباشرة (تكلفة الطالب من الرسوم الدراسية + تكاليف الطالب من مصروف الجيب) + تكلفة الطالب الخاصة غير المباشرة (تكلفة الفرصة الضائعة).
11. **لحساب متوسط العوائد الاقتصادية للخريج العامل من تخصص معين:**

أ. العوائد في السنة الأولي للخريج العامل لكل تخصص = (متوسط الراتب الشهري الأولي للخريج – متوسط الراتب الشهري الأولي للخريج من المرحلة السابقة) × (12 شهر – فترة التعطل بالأشهر للتخصص).

ب. العوائد في السنة الثانية للخريج العامل لكل تخصص = (متوسط الراتب الشهري الأولي للخريج – متوسط الراتب الشهري الأولي للخريج من المرحلة السابقة + متوسط الزيادة السنوية للخريج) × 12 شهر.

(عبد الله الرشدان: 2008، 354-356)

خامسا: أسباب ارتفاع تكلفة التعليم:

هناك جملة من العوامل الملتحقين والأسباب التي تؤدي إلى ارتفاع تكلفة التعليم لعل أهمها:

- زيادة أعداد الطلبة بنظم التعليم ومؤسساته المختلفة، ولاسيما في مراحله الأولي نتيجة ارتفاع معدلات النمو السكاني، وتبني مختلف دول العالم مبدأ إلزامية ومجانية التعليم في مراحل التعليم الأولي ليس تطبيقاً للدساتير وقوانين التعليم فحسب وإنما أيضاً باعتباره حقاً إنسانياً وضرورة حياتية.
- طول سنوات الدراسة لقدر كبير من السكان مقابل تزايد التوجه نحو أنواع التعليم الأكثر تكلفة للاهتمام بكيف التعليم قبل كمه.
- الاهتمام المتزايد بتحسين نوعية التعليم وتجويد مخرجاته، وما يتطلبه ذلك من تطوير نظم تعليمية حديثة تلبي حاجات الدارسين المتنوعة والمتباينة، وتطوير المناهج التعليمية والارتقاء بمستوي أداء المعلمين والإداريين وغيرهم، وتقليل كثافة الفصول الدراسية بتوفير المباني المدرسية ونموها.

[4] إذ أن نسبة الاستهلاك السنوي للكتب هي (10%).

- الحاجة المتزايدة لتغيير مواصفات الأبنية المدرسية إما لعدم صلاحية الأبنية القديمة ولتجديدها للقيام بوظائفها الجديدة، أو لصيانتها الدائمة أو لتجديد الأثاث والمعدات والأجهزة.
- تزايد التوجه نحو الاستخدام المكثف لتقنيات التعليم والتعلم، ومصادر التعليم الحديثة مقابل سرعة تقادمها، وبالتالي ضرورة متابعة الجديد والمستحدث فيها من جهة وزيادة أسعارها عالمياً من جهة ثانية، مع تزايد اعتماد المؤسسات التعليمية عليها كضرورة للعملية التعليمية التربوية.
- ارتفاع معدلات التضخم وما ينجم عنها من ارتفاع الأسعار وانخفاض القيمة الشرائية للعملة المحلية، بما يضعف من قيمة النقود الإجمالية المنفقة على المؤسسات التعليمية.
- الزيادة المستمرة في مرتبات وأجور العاملين في قطاع التعليم، وغيرها من أوجه الصرف الأخرى الجارية منها والرأسمالية. **(سهيل حمدان: 2002، 325)**

سادسا: خفيض كلفة التعليم:

إن ارتفاع كلفة التعليم وخاصة بالنسبة للدول النامية نتيجة الضغوط المتزايدة لطلب التعليم بسبب (1) النمو السكاني أو (2) ازدياد الطلب على مستويات أعلا من التعليم أو (3) رغبة الحكومات والدول لتقديم فرص تعليمية متكافئة لجميع أفراد الشعب... ويمكن تقسيم الإجراءات التي اتبعتها بعض الدول لخفض كلفة التعليم إلى نوعين من الإجراءات:

أولاً : الإجراءات المباشرة لخفض كلفة التعليم:

1. **زيادة كثافة الفصل:** يقصد بكثافة الفصل " متوسط عدد الطلاب في الفصل لمرحلة معينة " ويمكن استخلاصها من خلال المعادلة التالية:

$$\text{كثافة الفصل في مرحلة معينة} = \frac{\text{عدد الطلاب المسجلة في المرحلة}}{\text{عدد الفصول في المرحلة}}$$

ومن المعلوم أن كثافة الفصل المثلي يجب ألا تتجاوز خمسة وعشرين طالباً، وأن هذه الكثافة تختلف بدرجات متفاوتة وفقاً لنوع التعليم أو مستواه. ونتيجة لعجز ميزانيات التعليم في بعض الدول اضطراب الجهات المسئولة عن التعليم لرفع كثافة الفصل إلى الضعف (50) طالباً في الفصل، أو أكثر.

2. **استخدام المبني المدرسي لأكثر من دورة طلابية:** إن الوضع الطبيعي للتعليم أن يبقي التلاميذ في مدارسهم لفترة يوم كامل وبذلك تتاح للطلبة فرصة كافية للدراسة وممارسة النشاط اللاصفي، ولكن تضطر بعض الدول إلى شغل المبني لدورتين أو ثلاث دورات يوميا.
3. **زيادة نصاب المدرس:** ويقصد به عدد الساعات المقرر أن يدرسها المدرس في الأسبوع.
4. استخدام كفاءات تعليمية متدنية.
5. التوسع في إنشاء فصول بالمدارس القائمة.
6. التخلي عن برنامج النشاط بالمدارس والتغذية المدرسية.
7. استخدام الكتاب المدرسي لأكثر من تلميذ.
8. تصميم المباني المدرسية وتنفيذها.
9. الاهتمام باستخدام أساليب التعليم عن بعد.
10. إنقاص سنوات السلم التعليمي. **(حامد عمار: 1986، 462)**

ثانياً: الإجراءات غير المباشرة لخفض كلفة التعليم:

1. **تقليل معدلات التسرب:** ظاهرة التسرب في التعليم من أهم المشكلات التي يعاني منها التعليم في الدول النامية، وفي بعض البلاد تصل نسبة التسرب إلى ما يزيد عن (20%) وتنخفض في المراحل التالية إلى (5-10%). والتلميذ المتسرب هو التلمي1 الذي لا يكمل دراسته حتى نهاية المرحلة التعليمية

بنجاح، ولذلك فإن ما يصرف عليه يدخل في باب الفاقد أو الهدر في التعليم، وكلفة السنوات الدراسية التي صرفت عليه تحمل على كلفة هؤلاء الذين أكملوا المرحلة بنجاح.

2. **خفض نسب الرسوب**: الرسوب مع التسرب يدخل في باب الهدر في التعليم، ذلك أن التلميذ الذي يعيد صفه يضاعف كلفة تعليمه في هذا الصف، إضافة إلى ذلك فإن الرسوب يعتبر من أهم أسباب التسرب.
3. **رفع كفاية المعلم**: ذلك أن تحسين نوعية المعلم يؤدي بالضرورة إلى تحسين نوعية التعليم المقدم، ويد من عوامل الهدر من تسرب ورسوب.
4. تطوير المناهج وأساليب التدريس.
5. تطوير نظم التقويم والامتحان.
6. ترشيد مواقع المدارس.
7. إقامة مجمعات للمدارس والتوسع في المدارس ذات الفصل الواحد. **(سهيل حمدان: 2002، 365)**

المحاضرة الخامسة: " العائد الاقتصادي من التعليم "

- **أولا: مفهوم العائد التعليمي**
- **ثانيا:أشكال العائد التعليمي**
- **ثالثا: أهمية دراسة عائدات التعليم**
- **رابعا: هدف قياس عائد التعليم**
- **خامسا: أساليب قياس العائد الاقتصادي للتعليم**
- **سادسا: صعوبات تقدير العائد في التعليم**

مقدمة:

لما اعتبر التعليم نشاطا إنتاجيا في الأمد الطويل، وبالتالي فإنفاق فيه يعد استثمار للموارد من اجل تحقيق منافع معينة؛ يقودنا الاستنتاج إلى التساؤل عن مقدرا الدخل الصافي الذي يدره هذا النشاط قياسا بما ينفق عليه من أموال وبالتالي التساؤل حول عوائد ذلك الاستثمار.

أولا: مفهوم العائد التعليمي:

1- **مفهوم العائد:** هو مقدار الدخل الذي يعطيه الاستثمار طوال حياته الإنتاجية ، والاستثمار يعني استخدام الموارد الحالية من اجل الحصول على دخل أعلى في المستقبل، والجزء الذي يضحى به من اجل استخدام هذه الموارد؛ يمثل التكلفة ، بينما يمثل العائد ذلك الدخل الذي يتم الحصول عليه من هذه التضحية. **(أحمد مندور، أحمد رمضان: 1990، 320)**

2- **العائد التعليمي**: عرفه دينسون بأنه: مقدرا الزيادة في الدخل القومي الحقيقي التي ترتبط وتقترن بالتعليم. **(فاروق شوقي البوهي: 2001، 198)**

وفي هذا المقام لا بد من التفريق بين معنى عائدات التعليم، ومعنى معدل العائد، فالمقصود بمعدل العائد هو سعر الفائدة التي توازن بين السعر الحالي للعائد المنتظر وبين القيمة الفعلية الإجمالية للتكلفة، أي أن معدل العائد هو سعر الفائدة الذي تتساوى عنده قيمة التكلفة مع قيمة العائد، ويستخدم معدل العائد في المفاضلة في المشاريع الاستثمارية.

حيث يعرف **معدل العائد** بأنه النسبة في دخل الفرد، الناتج من العمل في سوق تنافسي نتيجة زيادة في الدخل القومي الحقيقي الذي يرتبط ويقترن بالتعليم.

(أحمد مندور، أحمد رمضان: 1990، 352)

وبذلك يمكننا استنتاج أن عائدات التعليم **هي: مجموع المخرجات التي يكون التعليم سبب فيها، سواء كان بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، بحيث تشمل هذه المخرجات مخرجات على المستوى الفردي أو على المستوى الاجتماعي، والذي بدوره يعمل على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية أو التنمية الشاملة وبالتالي النمو الاقتصادي العام.**

ثانيا: أشكال العائد التعليمي:

تأخذ عائدات التعليم المظاهر التالية:

أ- **لعائدات المباشرة:** وهذه تنقسم إلى:

- **العوائد الفردية**: وتعني عموما الدخول الإضافية التي يحصل عليها الأفراد بسب مستوياتهم التعليمية، وتحسب بمقارنة دخول الأفراد ذوي المستويات التعليمية مع الأفراد الذين لم يحصلوا على مستوى تعليمي. غير أن العائد الفردي للتعليم باعتباره فرقا ايجابيا بين الكلفة والمردود يتطلب حسابه استثناء الضرائب المباشرة من الدخل الإضافي الذي يحققه الفرد بسب تحسن مستواه التعليمي.

- **العوائد الاجتماعية**: يراد بها العوائد الصافية التي تؤول إلي المجتمع ككل نتيجة الاستثمار في التعليم؛ وهي النظرة الاقتصادية للتعليم في المجتمع.

ب- العوائد غير المباشرة: وهي مجموع الآثار الايجابية التي يخلقها التعليم خارج نطاق المجال التعليمي نفسه؛ كتوفر فرص الإبداع والتطور وخلق الإمكانيات، التجديد والاختراع، وكل ما له منافع اقتصادية يمكن قياسها وملاحظتها. **(فاروق شوقي البوهي: 2001، 410)**

ثالثا: أهمية دراسة عائدات التعليم:

- تساعد على ترشيد الاستثمار في التعليم في ضوء بدائل محددة وذلك بمقارنة عائدات الاستثمار في التعليم بالقطاعات الاقتصادية والاجتماعية وخصوصاً بعد انتشار التعليم بين فئات المجتمع.
- تمكين المخططين التربويين وصناع القرار في اتخاذ القرار الصائب لتوزيع النفقات على أنواع التعليم المختلفة حسب حاجات الاستثمار وعائداته.
- تساهم في معرفة مدي ملائمة أنظمة التعليم لسد احتياجات التنمية وسوق العمل من القوي العاملة المؤهلة والمدربة ولاسيما في التخصصات التي يزيد الطلب عليها مما يحد من بطالة المتعلمين.
- تساعد على تطوير المناهج التعليمية شكلاً ومضموناً تنفيذاً وتقويماً وتطوير نظم تعليم وتعلم حديثة تلبي احتياجات الدارسين واحتياجات التنمية وسوق العمل.
- تدفع المسئولين والمخططين التربويين إلى الاهتمام بالبحث العلمي لدراسة متغيرات التربية وظواهرها المختلفة وعلاقتها بالتحولات الاقتصادية والاجتماعية. **(محمد عباس عابدين: 2003، 374)**

وبتطبيق منظور الاقتصاد ومنطقه في قياس عائدات التعليم فقد ظهرت مصطلحات ومعان جديدة في ميدان التعليم تبدو غريبة، ولكنها أصبحت واقعاً يجب التعامل معها إذ في إطار دراسة العائدات في التعليم فإن التعليم يُعد :

- **سلعة رأسمالية**: تساهم في تقليل أعداد العاملين كون العامل المتعلم والمتدرب أكثر إنتاجية من العامل غير المتعلم إلى جانب إنماء التعليم لقدراته واتجاهاته التي تزيد من تراكم رأس المال المادي مما يجعل التعليم مخزناً لرأس المال غير المادي الذي يعطي أهمية لرأس المال المادي.
- **نوعاً من الاستثمار البشري**: فينظر له من خلال تزايد إنتاجية المتعلم والمجتمع وبالتالي زيادة دخلهما.
- **سلعة استهلاكية معمرة**: تساهم في توسيع معارف وقدرات الشخص المتعلم لترقية شخصيته، والاعتناء بصحته، ورفع مستوي معيشته، ويزيد من متعة الحياة الخاصة والعامة.
- **سلعة اجتماعية**: تزيد فعالية المتعلم في التعامل مع قضايا مجتمعه وتحد من الجريمة وتعمل على ترقية الذوق والأخلاق وتزيد من تقبل المتعلم لأنماط حياتية جديدة.
- **سلعة سياسية:** تنمي سمات الانتماء والمواطنة الصالحة والالتزام بقوانين المجتمع وتكسب المتعلم قيم الولاء للمجتمع والتأييد للنظام السياسي. **(أحمد إسماعيل حجي: 2002، 412)**

رابعا: هدف قياس عائد التعليم:

1. بيان مدي إسهام التعليم في التنمية الاقتصادية.
2. يمد المخطط التربوي بمعلومات أساسية مفيدة عن الروابط التي تربط التعليم بسوق العمل.
3. يزودنا بتكلفة التعليم بمراحله المختلفة، وتوازن العرض والطلب.
4. يساعد للقيام بإحداث مقارنات مختلفة بين العائد الاقتصادي من التعليم والمشروعات الاستثمارية الأخرى.
5. يحدد المرحلة التعليمة، والبرامج التعليمية الأجدى للاستثمار فيها.

6. يوجه العلاقة بين الإنفاق على التعليم العالي وسوق العمل، وسياسة الأجور في الدولة.
7. يفيد المخطط في (توزيع الاستثمار في المجال ذو العائد المرتفع/يقترح طرقاً لزيادة كفاءة التعليم بزيادة العائد أو بتخفيض التكلفة/ فحص تكلفة التعليم ومقارنتها بالزيادة في دخول القوي العاملة

(أحمد علي الحاج: 2000، 463)

خامسا: أساليب قياس العائد الاقتصادي للتعليم:

يري شولتز أنه يمكن قياس عائد التعليم من ناحيتين (المباشرة)، (غير المباشرة) " إقامة حديقة وسط منطقة سكنية " إذا فتحت هذه الحديقة للناس نظير أجر معين فإن دخل هذه الرسوم يمثل العائد المباشر من الناحية الاقتصادية، وهناك عائد اقتصادي غير مباشر يتمثل فيما يتاح للمنطقة من هواء وشمس ومنظر الشجر والخضر وهذه منافع اقتصادية يمكن قياسها لكن بصعوبة. وهذا هو شأن التعليم. وعلية هناك أربع طرق لقياس إسهام التربية في الاقتصاد هي:

1- حساب العائد عن تقدير الزيادة في الدخل الفردي:

هناك رأس مال مادي، ورأس مال بشري/ لكل استثمار لرأسمال يوجد ما يسمي بالعائد يمكن قياسه/هناك صعوبة لقياس رأس المال البشري لكن تمكن الاقتصاديون من ذلك وقسموه لعائد فردي وجماعي، والفردي مباشر وغير مباشر.

- **العائد المباشر على الفرد:** تقوم على المقارنة بين أرباح الأفراد وبين مستواهم التعليمي وفكرة الأمر أن التعليم يرفع مستوي التأهيل عند العامل مما يستتبع زيادة إنتاجيته وهذه تؤدي بدورها إلى رفع مستواه. وأشارت دراسات (والش) إلى أن القيمة المالية التي يحصل عليها الفرد نتيجة للتربية تتجاوز في جميع الأحوال النفقات التي تنفق عليه، ودراسات شولتز، لوبل، جليك، بيكر، هوثاكر...

الانتقادات:

1. تعارض عائد التعليم من ناحية الفرد والمجتمع.
2. اختلاف العائد الفردي من مجتمع إلى آخر.
3. إن مقدار ما يأخذه الفرد من دخل لا يدل بالضرورة على قيمة عمله بسبب ارتباط ذلك بوضع الأسرة الاجتماعي ومكانتها، وعوامل اجتماعية أخري كالمحسوبية..

- **العائد غير المباشر على الفرد:** كاحترام العمل والإنتاج، تقبل التغير الثقافي والدعوة له، تنمية الابتكار والطموح للفرد ، خبرات تربوية، مفاهيم ومهارات اجتماعية واتجاهات وأذواق الأفراد.

2- طريقة الترابط:

وتعني أن تقيس الترابط القائم بين النشاط التعليمي وبين مستوي النشاط الاقتصادي، ومن أساليبه: المقارنة بين البلدان المختلفة في وقت ثابت، واكتشاف الترابط السابق بين نمو التربية ونمو الدخل القومي. وقد أجريت أبحاث تتعلق بالترابط بين معدلات الانتساب إلى المدرسة وبين الدخل القومي للفرد ووجودا ترابطاً إيجابياً بينهما رغم التباين القائم بين البلدان. وهناك أسلوب الترابط عبر الزمن ويعني قياس الترابط بين التربية وبين الدخل القومي داخل بلد معين عبر فترات زمنية مختلفة كدراسة شولتز والتي قاس خلالها الترابط بين التربية والدخل القومي بأمريكا خلال الفترة 1900 إلى 1956. وكذلك قياس أثر التربية في إنتاج المصانع.

3- طريقة البواقي لمعرفة إسهام التعليم في زيادة الدخل القومي العام:

وبها يتم تقدير الزيادة الإجمالية في الإنتاج القومي لبلد من البلاد خلال حقبة من الزمن مبينة دور العوامل المحددة القابلة للقياس في تلك الزيادة منتهية إلى القول بأن ما تبقي يرجع إلى بعض العوامل غير

المحددة وتجمع هذه الأبحاث على أن التعليم وتقدم المعرفة من أهم هذه العوامل غير المحددة. وأشار عدد من الباحثين إلى:

- نسبة الزيادة في الدخل القومي العام التي يمكن إرجاعها إلى ما أنفق من رأس المال والعمل وذلك في فترة زمنية معينة ثم اعتبار (الباقي) نتيجة للتحسينات التي طرأت على القوي العاملة من حيث الكيف بسبب التعليم.
- العامل المتبقي يتضمن عناصر التعليم والتدريب والتنظيم التكنولوجي..
- يمكن تفسير العامل المتبقي من خلال: (اقتصاديات الحجم، التحسن في نوعية الموارد الإنسانية وغير الإنسانية التي تدخل في عملية الإنتاج). **(سهيل حمدان: 2002، 364)**

4- طريقة حساب التكلفة والعائد الاقتصادي:

يقصد بحساب التكلفة والعائد : مقارنة تكلفة مشروع استثماري بالعائد المنتظر منه بقصد تحديد مدي فائدته، واختيار استثمار رأس المال في مشروع ما معناه التضحية بالمال في الوقت الحاضر من أجل ضمان فوائد مستقبلية أو عائد لهذا المال المستثمر على شكل مستويات أعلى في الدخل أو الإنتاج. إذاً مفهوم التكلفة والعائد:

- تعني مقارنة مشروع استثماري بالعائد المنتظر بقصد تحديد مدي فائدته.
- اختيار استثمار رأس المال في مشروع ما معناه التضحية بالمال في الوقت الحاضر من أجل ضمان فوائد مستقبلية أو عائد لهذا المال المستثمر على شكل مستويات أعلى في الإنتاج والدخل.
- تحديد العلاقة بين الإنفاق على المشاريع الاستثمارية والعائد المنتظر منها يعتبر عملية هامة جداً لأنه يرشدنا إلى توزيع الموارد المالية على أسس سليمة. **(عبد الله الرشدان: 2008، 312)**

سادسا: صعوبات تقدير العائد في التعليم:

ومع أهمية قياس العائدات في التعليم وحسابها رياضياً إلا أن هناك صعوبات منهجية وعملية تعقد من قياس العائد في التعليم كما يجري في المشاريع الإنتاجية الأخرى لأن التعليم نظام مفتوح تتداخل فيه العديد من العوامل والقوي المؤثرة عليه القريبة والبعيدة، المحسوبة وغير المحسوبة، ويتبادل عمليات التفاعل مع كل ما يحيط به تقريباً بصورة دائمة مما يجعل عملية القياس مهمة بالغة التعقيد وذلك بسبب وجود صعوبات منهجية وعملية لعل أبرزها:

1. **صعوبة مقارنة التكلفة بالعائدات**: بسبب صعوبة تحديد الأهداف التعليمية بدقة في صورة معايير تقيس الأداء، ثم إن العائدات في التعليم تأخذ أشكالاً مختلفة منها الاقتصادي وغير الاقتصادي، ومنها العائدات على مستوي الشخص المتعلم، وأخري على مستوي المجتمع، وإذا كان بالإمكان حساب العائدات الاقتصادية في صورة عائد صاف متوقع من الإنفاق على التعلم فإنه يصعب قياس العائدات غير الاقتصادية بل وتعريفها بدقة.
2. **صعوبة تحديد أنواع النفقات المستثمرة في التعليم ومصادرها**: وما إذا كانت نفقات استثمارية أو نفقات استهلاكية، وما إذا كانت نفقات مالية نقدية، أو مادية أخري، وتثمينها بدقة.
3. **صعوبة قياس عوامل الإنتاج في التعليم**: إذ أن الإنتاجية في التعليم تعتمد على مؤشرات كثيرة يصعب القياس الكمي لأشياء غير مادية، كما يصعب قياس فعالية وإنتاجية عمل المعلمين والتلاميذ والمؤسسات التعليمية (الإنتاجية الحقيقية للعمل التعليمي).
4. **صعوبة التعبير الكمي عن وحدة الناتج في التعليم**: كما يحدث في تصنيف السلع والخدمات فضلاً عن صعوبة تحديد القيمة النقدية للناتج لأن التعليم لا يعمل لبيع ناتجه بأسعار السوق.

5. **صعوبة قياس أثر التعليم على إنتاجية العمل**: إذ قد ترجع كفاية عنصر العمل والإنتاجية إلى عوامل أخري غير التعليم كالقدرات الشخصية، أو أثر الأسرة والإعلام... علاوة على صعوبة عزل أثر التعليم وحده وقياسه من بين العناصر غير المادية المؤثرة في الإنتاج.
6. **تأخر ظهور العائد الاقتصادي من الإنفاق على التعليم** نظراً لوجود فترة زمنية طويلة بين الإنفاق على التعليم وبين الحصول على عائد منه، والذي قد تستغرق بين عشرة إلى خمس عشرة سنة أو أكثر.
7. **الإهمال الواضح لقياس العائدات الاجتماعية والسياسية والثقافية** والحضارية من التعليم نظراً لاستحالة قياسها بوحدات نقدية ومادية.
8. **تجاهل الدراسات والبحوث قياس دور العلم والبحث العلمي** في زيادة إنتاجية العمل كون التعليم أساس نمو العلم والبحث العلمي وعن طريق البحوث العلمية يمكن تطوير أدوات الإنتاج وأساليبه.

(محمد عبد العزيز عوض، محمد الليبي: 2003، 422)

المحاضرة السادسة: " الكفاءة الإنتاجية للتعليم "

- **أولا: مفهوم الكفاءة الإنتاجية لتعليم**
- **ثانيا: أنواع الكفاءة التعليمية**
- **ثالثا: المكونات الأساسية للكفاءة الإنتاجية**
- **رابعا: طرق قياس الكفاءة الإنتاجية للتعليم**

تقديم.....

أولا: مفهوم الكفاءة الإنتاجية لتعليم:

هناك خلط بين وجهتي نظر علماء الاقتصاد ورجال التخطيط التربوي عند تناول موضوع كفاءة العملية التعليمية، وهناك من يخلط بين مفهوم الكفاءة ومفاهيم أخرى مثل الفعالية والجودة ن حيث يعتبر مفهوم الكفاءة الإنتاجية للتعليم مفهوم مركب نتناول تحديده كالتالي.

أ. **مفهوم الكفاءة:** يمكن تعريف الكفاءة بأنها " القدرة على إنتاج الخدمة أو تحقيق الهدف بأقل تكلفة.

وفي **المجال التعليمي**: تعنى قدرة النظام التعليمي على تحقيق الأهداف المنشودة منه.

(محمد مصطفى زيدان: ب س، 463)

ب. **الكفاءة الإنتاجية:** إن الكفاءة تختلف عن الإنتاجية وأن هناك ارتباط وثيق بينهما فالإنتاجية هي محصلة الكفاءة ومن ثم فهي دالة عليها. وهكذا فإن الكفاءة والإنتاجية فكرتان بينهما قرابة وثيقة, فالكفاءة تعرف بأنها الحصول على أكبر قدر من المخرجات باستخدام أدنى قدر من المدخلات. والإنتاجية من ناحية أخرى هي مقدار لوحدة من المخرجات بالنسبة للوحدة من المدخلات.

وترى مودلي أن الإنتاجية مؤشر للكفاءة والفعالية معا ذَّلك لأنها تربط بين الفعالية للوصول إلى الأهداف، والكفاءة في حسن استخدام الموارد, والعناصر الإنتاجية المتاحة بغية بلوغ هذه الأهداف. (Med, 1978, P67)

يعرف محمد سعيد عبد الفتاح الكفاءة الإنتاجية: هي نسبة المستخدم و المنتج أي بين المدخلات والمخرجات، بين الجهد المبذول النتيجة المتحصل عليها،النفقات والإيرادات بين النفقات والناتج.

(فيلح حسن خلف: 2006، 369)

أي يمكن استخدام تعبير الكفاءة الإنتاجية للتدليل على مدى النجاح في استخدام عناصر الإنتاج مجتمعة، كما يمكن أن تقاس الكفاءة الإنتاجية لكل عنصر من تلك العناصر على حدا.

وحسب ما ورد في الموسوعة الحرة ويكيبيديا الكفاءة الإنتاجية: " هي العلاقة بين مدخلات العملية الإنتاجية من جهة وبين المخرجات الناتجة عن هذه العملية من جهة أخرى، حيث ترتفع. الكفاءة الإنتاجية كلما ارتفعت نسبة الناتج إلى المستخدم من الموارد ". **(www.wikipedia.org)**

من خلال هذا التحديد يمكننا استنتاج مفهوما الكفاءة الإنتاجية لتعليم.

ج- الكفاءة الإنتاجية للتعليم:

يقصد بالكفاءة الإنتاجية للتعليم الكيفية التي بموجبها يمكن تحقيق أقصى قدر ممكن من مخرجات العملية التعليمي، كما ونوعا بأقل قدر ممكن من مدخلات العملية التعليمية، بحيث تقل معها الحصة الواحدة من المخلات إلى أدنى حد ممكن لها.

ثانيا: أنواع الكفاءة التعليمية:

من المؤشرات الدالة على نجاح نظام تربوي ما أو فشله؛ الإحصائيات الخاصة بتحديد حجم الرسوب والتسرب. حيث أن انخفاض نسبة الرسوب والتسرب وارتفاع نسبة النجاح والتخرج بشهادات علمية؛ من المؤشرات الدالة على الكفاءة العالية والمرتفعة للنظام التعليمي، وتهتم الدراسات الاقتصادية في المجال التربوي بما يعرف بمصطلح (الكفاءة) وهذا لمعرفة فعالية النظام التربوي وعوائده البشرية والمادية، وللكفاءة في المجال التعليمي بعدين أساسيين، بعد داخلي وبعد خارجي وهما:

1- **الكفاءة الداخلية**: أي نسبة عدد المتخرجين من المؤسسة المدرسية قياسا إلى عدد التلاميذ الذين يلتحقون بها، وبقدر ما تكون هذه النسبة مرتفعة بقدر ما نتحدث عن ارتفاع الكفاءة الداخلية للمؤسسة، وتتأثر الكفاءة الداخلية بحجم الرسوب والتسرب. ويقصد بها عدد التلاميذ الذين يخرجهم النظام التعليمي بنجاح. ويرتبط هذا الجانب من الكفاءة بدراسة حالات التسرب والإعادة والرسوب، ويعتبر بعض التربويين أن هذا الجانب من الكفاءة التعليمية هو ما يعرف بالإنتاجية لديهم أي حساب المكسب والخسارة في صورته النهائية، ويتطلب ذلك معرفة حجم الأموال المستثمرة في التعليم ومقدار العائد منها، وبمعنى أخر دراسة العلاقة بين المدخلات والمخرجات.

ويعبر عن الكفاءة الداخلية للنظام التعليمي بالعلاقة بين مدخلات ومخرجات النظام. بمعنى العمليات والنشاطات الداخلية للنظام التعليمي؛ وقدرته على القيام بالأدوار المتوقعة منه؛ وحسن تصريفها وتكاملها والمتمثلة أساساً في الاحتفاظ بمدخلاته من الطلاب والانتقال بهم صف دراسي إلى آخر دون تسرب أو رسوب.

وللكفاءة التعليمية الداخلية جوانب تدل وتحدد فاعليتها وهي:

- **الكفاءة الداخلية (الكمية) للنظام التعليمي،** وتعني مدى قدرة النظام على إنتاج أكبر عدد من الخريجين مقابل العدد الكلي من الطلاب الداخلين في النظام. (أي نسبة المخرجات إلى المدخلات). وتكون نسبة هذه الكفاءة 100% إذا تخرج الطلاب الذين التحقوا في نفس السنة الدراسية بنجاح في مدة الحد الأدنى لعدد سنوات الدراسة. لذا تعبر مؤشرات الكفاءة الداخلية الكمية المرتفعة عن تحسن الإنتاجية التعليمية، وتخفيض نسبة الرسوب والتسرب وتقليل الكلفة.
- **الكفاءة الداخلية (النوعية) للنظام،** وتركز على نوعية المخرجات وتعبر عن تطابق نوع المخرجات للمواصفات الموضوعة لها. أي أنها تشير إلى قدرة النظام التعليمي على إنتاج خريج ذي كفاءة يفي بالغرض المعد له،فالأنظمة التعليمية الحديثة لا تحصر اهتمامها في تخريج أعداد معينة من الطلاب ولكن يمتد ذلك إلى توفير نوعية جيدة من الخريجين **(Meolley.d.m: 1987, 80)**، بالإضافة إلى مجموعة من المعايير النوعية التي تدخل في تحدد الكفاءة النوعية مثل : نوعية البرامج والمناهج المقررة، والكتب المدرسية، مدى فعالية الأنشطة التعليمية، الظروف الفيزيقية للمتمدرسين، (الاتساع، التهوية، الإنارة، المكتبات، المخابر، الملاعب...).

2- **الكفاءة الخارجية للنظام التعليمي**: ويقصد بها مدى قدرة النظام التعليمي على تحقيق أهداف المجتمع الخارجية، الذي وجد النظام من أجل خدمتها وتتمثل، في قياس العلاقة بين المكونين وسوق الشغل، فبقدر ما يتمكن إنتاج المؤسسة المدرسية من الاندماج بسرعة في الحياة الاقتصادية للبلاد؛ بقدر ما نتحدث عن ارتفاع الكفاءة الخارجية للمدرسة والعكس.**(أحمد إسماعيل حجي: 2002، 465)**

وبالتالي تكون الكفاءة الخارجية للنظام التعليمي هي: **" مدى ملائمة التأهيل العلمي ونتائج الخبرة العلمية والنواحي الشخصية التي اكتسبها الفرد من خلال دراسته لمتطلبات العمل المسند إليه في الحياة العملية، بالإضافة إلى اكتسابه مزيجاً من الاتجاهات الإنسانية والعلمية التي تساعد في تجديد ومواجهة مشكلات مجتمعه. إن الكفاءة الخارجية مرتبطة بتوفر القوى العاملة المؤهلة التي تفرض متطلبات الخبرة والمعرفة، وهن لابد من الربط بين المدرسة والمجتمع في جميع مؤسساته.**

ثالثا: المكونات الأساسية للكفاءة الإنتاجية:

تعمل مكونات الكفاءة الإنتاجية للتعليم في شكل متناسق ومترابط ضمن عناصر إنتاجية العمل التعليمي:

1. **السياسة التعليمية**: وهي الإطار العام لتنفيذ قرارات التربية والتعليم، تستمد منها المدرسة أهدافها ومختلف عملياتها وعناصر (المناهج، الكتب، الوسائل وطرق التدريس، مجال التقييم...).
2. **المدرسة**: بنايتها ومرافقها وأهدافها بوتقة تتفاعل فيها كل المدخلات الأساسية للنظام التعليمي، وهي تقوم بعدة وظائف تحدد كفاءتها التعليمية.أهمها
   - ✓ المدرسة مؤسسة تعليمية (نقل المعرفة ومختلف القدرات المعرفية والمهارية)
   - ✓ المدرسة مؤسسة تربوية (نقل المعرفة بتقدير وتقييم قدرات و خصائص الطلاب بالإضافة لتغيير اتجاهاتهم وسلوكات الأفراد وقيمهم).
   - ✓ المدرسة مؤسسة تعليمية تربوية ذات وظيفة متخصصة؛ تؤثر وتتأثر بالمجتمع العام من خلال العمليات التالية: التعليم، التنشئة، التنمية؛ والتي تعد الفرد الاجتماعي الواعي بحقوقه وواجباته. ما يكفل العدالة الاجتماعية في توزيع الأعمال والقوى والثروات في المجتمع بالاعتبار الكفاءة المحققة والمتوفرة.
3. المناهج والمقررات الدراسية:
4. المعلمون والطلاب.
5. نظم الامتحانات وأساليب التقويم.
6. التوجيه الفني والإداري.
7. المخططات المالية. **(يوسف حجي: 2002، 432)**

رابعا: طرق قياس الكفاءة الإنتاجية للتعليم:

يستعمل المختصون في اقتصاديات التربية عدة طرق لدراسة تدفق الطلاب خلال النظام التعليمي ودراسة أثر ظاهرتي الرسوب والتسرب على الكفاءة الداخلية للنظام التعليمي بالمفهوم التقني ويتوقف استخدام أي طريقة من بين هذه الطرق على مدى توفر المعلومات والبيانات الإحصائية عن نظام التعليم بمراحله ومؤسساته في أي بلد من البلدان ومن هذه الطرق ما يلي:

أ. **طريقة الفوج الحقيقي**: ويعتبرها الكثيرون بالطريقة المثلى في قياس الكفاءة الكمية للتعليم وتتمثل في حركة فوج حقيقي من الطلاب المستجدين الذين لتحقون معا لأول مرة في الصف الأول خلال مرحلة تعليمية معينة حتى الانتهاء من الدراسة بنجاح أو التسرب أو الفصل بسبب الإخفاق في الدراسة ونحسب هنا عدد الطلاب الدين نجحوا من صف دراسي إلى الصف الذي يليه وعدد الطلاب الذين أعادوا نفس الصف بالإضافة إلى عدد الطلاب الذين تسربوا في كل صف.

ب. **طريقة الفوج الظاهري**: تستعمل هذه الطريقة عند صعوبة الحصول على المعلومات والبيانات التي تتطلبها طريقة الفوج الحقيقي، وتنصب الدراسة في هذه الطريقة على فوج ظاهر من الطلاب، ويقصد به كل الطلاب المسجلين في الصف الدراسي الأول من المرحلة التعليمية قيد *البحث* دون أن نميز بين المستجد والراسب منهم.

ج. **طريقة إعادة تركيب الفوج**: من الطرق التي تستخدم لقياس الكفاءة الداخلية للتعليم طريقة إعادة تركيب الحياة الدراسية لفوج من الدارسين في مرحلة تعليمية معينة. ويمكن استخدام هذه الطريقة إذا توفرت بيانات عن أعداد الطلاب المسجلين في كل صف دراسي موزعين ناجحين، راسبين، متسربين.

د. **الطريقة الشاملة**: غالبا ما تطبق هذه الطريقة في النظم التعليمية صغيرة الحجم، وقد تعتمد على طريقة الفوج الظاهري أو الفوج الحقيقي، وفي حالة اعتمادها على الفوج الحقيقي فإنها تصبح أكثر صعوبة ولكن بصورة أكبر دقة، وقد تطبق طريقة حساب التكلفة الكمية بالطريقة الشاملة لكل أفواج التلاميذ في المرحلة المراد دراستها.

ه. **طريقة العينات**: تعتمد طريقة العينات على اختيار عينات من المدارس من المرحلة المراد قياس كفاءتها الكمية، وهذا يعنى الاقتصار على بعض المدارس وليس كلها كما في الطريقة الشاملة.

(عبد الله الرشدان: 2008، 320)

المحاضرة السابعة: " تمويل التعليم العالي في الجزائر"

- **أولا: مراحل تمويل التعليم بالجزائر**
- **ثانيا : محددات تمويل التعليم العالي في الجزائر**
- **ثالثا : مصادر تمويل التعليم العالي في الجزائر**
- **رابعا: أهم العوامل التي ساهمت في زيادة الإنفاق على التعليم بالجزائر**
- **خامسا: تجربة الأزمة الاقتصادية وإشكالية التمويل في الجزائر**

مقـــــــــدمة:

تعتبر قضية تمويل التعليم العالي من أكثر القضايا جدلا في اقتصاديات التعليم بمقارنته مع المراحل الأخرى من التعليم، ويعتبر الإنفاق على التعليم استثمارا في الرأس المال البشري، نظرا لتناوله الموارد البشرية، لذا يعد هذا الاستثمار أفضل وأعظم أنواع الاستثمارات، حيث أظهرت العديد من الدراسات الاقتصادية التي قارنت بين الاستثمار في التعليم العالي، والاستثمار في المجالات الأخرى، أن معدل العائد من الاستثمار في التعليم العالي يفوق بكثير معدل العائد من الاستثمارات في معظم الأعمال التجارية والصناعية، وكذا في المشروعات الأخرى.

بالنسبة للجزائر فقد عرفت منظومة التعليم العالي الجزائرية تطورا كميا لافتا، ومن دلالات هذا التطور عدد المؤسسات الجامعية الذي بلغ ستين (60) مؤسسة جامعية، موزعة على واحد وأربعين (41) ولاية، وعدد الأساتذة الذي يزيد عن تسعة وعشرين ألف (29000) أستاذ، وعدد الطلبة الذي يفوق تسعمائة ألف طالب من بينهم ثلاثة وأربعين ألف وخمسمائة (43500) مسجل في الماجستير والدكتوراه، وتخرج أكثر من مليون إطار منذ الاستقلال. **(تقرير وزارة التعليم العالي، 2007، 22)**

كما نعلم من هذا التطور السريع، ما كان له أن يحدث دون أن تتولد عنه عدة اختلالات، الناتجة عن الضغط الكبير للطلب الاجتماعي المتزايد على التعليم العالي، والذي يتسبب بدرجة كبيرة في مشاكل تمويلية؛ بناءا على المصاريف اللازمة للتأطير، والتجهيزات اللازمة للجامعات، ومصاريف الهيئة التدريسية، وميزانيات البحث العلمي.

وكما نعلم أن تمويل التعليم العالي في الجزائر هو حكومي، مما يجعل الدولة تتحمل التكاليف دائما، بغض النظر عن ظروف الدولة الاقتصادية، خاصة في هذه الفترة التي عرفت إصلاحات معمقة استدعت تكاليف كبيرة.

أولا مراحل تمويل التعليم بالجزائر:

لقد كان للدولة الجزائرية كغيرها من الدول بعد نيلها الاستقلال الاهتمام الكبير بقطاع خطير في التنمية، الذي يتمثل في التعليم بصفة عامة والتعليم العالي بصفة خاصة، مما ينعكس هذا الاهتمام على التمويل، وعليه سيتناول باختصار مراحل تطور التعليم العالي من حيث الإصلاحات من 1962 إلى 2010 وكذلك محددات تمويله في هذه الفترة.

1- مرحلة 1962-1970:

بعد نيل الجزائر الاستقلال سنة 1962 انطلق القطاع بجامعة واحدة ومدرستين للتعليم العالي، ونظام جامعي موروث عن العهد الاستعماري، إذ بلغ عدد طلاب جامعة الجزائر في سنة 1962 حوالي 2725 طالب غالبيتهم العظمى من أصل أوروبي، وكان الهدف الأساسي لجامعة الجزائر المساهمة في تكوين الإطارات اللازمة لمباشرة عملية التنمية.

وإلى جانب التعليم العالي الذي تقوم به وزارة التربية الوطنية آنذاك، قامت الجزائر بتكوين إطارات إما مهندسين أو تقنيين سامين في هياكل قطاعية أخرى للتكوين بالقطاعات الاقتصادية، تحت وصاية وزاراتها التي تمتلك هياكل منظمة حسب أنماط وأهداف خاصة في القطاع الذي تنتمي إليه، ونظرا لنقص الهياكل آنذاك كان التقنيون السامون يتم تكوينهم في الثانويات التقنية كثانوية "دلس" التي كانت تعتبر ثانوية تقنية وطنية في فترة الستينات، أما المهندسين فكان يتم تكوينهم في المدرسة الوطنية المتعددة التقنيات بالحراش، وهي المدرسة الوحيدة التي تقوم بهذا النوع من التكوين بعد الاستقلال، وكانت تسمى قبل 1965 بالمدرسة الوطنية للمهندسين بالجزائر، وقامت هذه المدرسة بتكوين مهندسين في التخصصات التالية:الهندسة المدنية، الإلكترونيك السلكي واللاسلكي، الهندسة الكيميائية، الميكانيك والمناجم، والجيولوجيا، ومن بين الهياكل الأخرى التي أنشئت خلال هذه المرحلة والتابعة للوزارات الاقتصادية المختلفة مثل:

- المعهد الجزائري للبترول.
- المركز الإفريقي للهيدروكربون والنسيج.
- المدرسة الوطنية للدراسات والمواصلات.
- مدرسة المهندسين للأشغال العمومية.
- المدرسة التطبيقية للزراعة.

2- مرحلة الشروع في الإصلاحات 1970-1984

وقد صادفت هذه المرحلة تنفيذ المخططين الرباعي الأول 1970-1973، والمخطط الرباعي الثاني 1974- 1977، كما تميزت بإعادة النظر والتفكير في محتوى نظام التعليم العالي الموروث عن النظام الفرنسي. **(تقرير وزارة التعليم العالي: 1981، 3-5)**

عرفت هذه المرحلة اتجاهات جديدة في التعليم العالي، أولها إصلاح التعليم العالي بهدف تحقيق التنمية الشاملة، ونشر التعليم العالي في مختلف المناطق الجزائرية، ومن أجل ذلك شرع ابتداء من 1970 أول خطوة في إنشاء وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وهذا بقرار من وزارة التربية الوطنية في 21/07/1970 وكان لأول مرة في الجزائر، وفي عام 1971 شرع في عملية إصلاح شامل للتعليم العالي في برامجه وأهدافه وطرقه وأسلوب تكوين الإطارات الجامعية ومناهج البحث العلمي، وقد أوضح وزير التعليم العالي والبحث العلمي آنذاك أهداف الإصلاح الجامعي الجديد وحدوده في النقاط التالية:

1. تكوين الإطارات التي تحتاج إليها البلاد في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
2. العمل على تكوين اكبر عدد من الإطارات بأقل ما يمكن من الكلفة.
3. أن يكون الإطار المكون في الجامعة حائز على صفات ملائمة للمستوى الذي تحتاج إليه البلاد.

كما حدد وزير التعليم العالي والبحث العلمي خصائص الإطار المطلوب من تكوينه للجامعة، وتمثل في الخصائص التالية:

1. أن يكون مشبعا بالشخصية الجزائرية، والواقع الوطني الاجتماعي والاقتصادي.
2. أن يؤهله تكوينه لمجابهة المشاكل النوعية للبلاد بشكل واعي وجدي.
3. أن يضمن له تكوينه العلمي مستوى يمكنه من الاستيعاب المستمر لتطور المعارف الجامعية.
4. وهكذا فقد ألح هذا الإصلاح أثناء المرحلة الأولى للمخطط الرباعي الأول للتنمية على ضرورة السعي لتحقيق فعالية نظام التكوين، عن طريق ضمان المردودية القصوى لمجمل الاستثمارات الممنوحة، وإيجاد المؤهلات المناسبة لمناصب العمل المعروضة من قبل القطاعات المستعملة.

إن المجهودات المبذولة في ميدان التعليم العالي عموما تستجيب كلها لضرورة استخلاف المساعدة التقنية الأجنبية، بإطارات وطنية يخرجها نظام جامعي مطابق للحقائق الوطنية، بحيث تمت جزأرة سلك التدريس بالجامعة تدريجيا. لقد بلغت جزارة المعيدين والأساتذة المساعدين في مرحلة جد متقدمة، وتم تسهيلها بإعادة تنظيم التكوين ما بعد التدرج سنة 1976، الذي حل في مرحلة ما بعد التدرج الأولى محل النظام الموروث عن الفترة الاستعمارية، كما عرفت جزأرة سلك الأساتذة والأساتذة المحاضرين تأخرا مزمنا، ويمكن تفسير ذلك بصلابة نظم الترقية في المهن الجامعية الذي لم يتخلص بعد من التقاليد الموروثة. **(عمر الصخري: 2002، 12-13)**

وأخيرا يمكن استخلاص أهداف هذه المرحلة في مجملها إلى ما يلي:

1. أولوية إدماج الجامعة في سياق حركة التنمية الشاملة.
2. جزأرة المناهج والمكونين.
3. ديمقراطية التعليم وتعريبه.
4. الانحياز للتوجه العلمي والتكنولوجي.
5. تكوين الإطارات المشبعة بالشخصية الوطنية والواعية بالانشغالات الكبرى للبلاد.

(بوفلجة غياث: 2006، 70-71)

3- مرحلة ما بين 1984-1990:

لقد ألقيت على كاهل جامعة الجزائر فيما بعد المرحلة السابقة تحقيق المهام التالية:

1. العمل على إقامة نظام جامعي قادر على أن يقدم في أسرع وقت للقطاع الاقتصادي النشط ما يحتاج إليه من الإطارات الضرورية من حيث الكم، ومن حيث الكيف كذلك.
2. العمل على إقامة نظام جامعي جديد، مع مراعاة الوضعية السائدة في البلاد التي تتميز بالبنية التحتية الناقصة، والإمكانيات البشرية المحدودة.
3. العمل على إقامة نظام جامعي يلبي في أسرع وقت متطلبات التنمية في البلاد مع مراعاة معايير المتعارف عليها في البلدان المتقدمة علميا وتقنيا.
4. تكوين إطاراتها التقنية مثل إطارات الدول المتقدمة، وكيف يمكن أن يجعلها تواجه مشاكل التخلف وتتقدم بالحلول الناجعة لها.
5. وجوب تفادي تسرب الطلبة في مختلف الشعب والفروع العلمية في المدارس العليا والمعاهد المختلفة.

(بوفلجة غياث: 2006، 78)

4- مرحلة 1990-1998:

وهي مرحلة برزت خلالها إشكالات وتناقضات، نتيجة تراكمات خلال المرحلة السابقة، واختلال حاد في الاقتصاد الوطني لأسباب عديدة ومعقدة مما انعكس على قطاع التعليم العالي، ومن أهم هذه الإشكالات:

1. التأخر الكبير في انجاز المباني مقارنة بالعدد الكبير للطلبة المتوافدين على قطاع التعليم العالي، سواء في الهياكل البيداغوجية أو الأحياء الجامعية، مما عرقل بعض الشيء في تحقيق الأهداف على نطاق واسع، وفي أسرع وقت ممكن.
2. نقص الأساتذة والأساتذة المحاضرين وذي الرتب العالية، التي تقع على كاهلهم عملية التدريس والإشراف وعملية البحث العلمي.
3. عرفت الجامعة ضغوطات ومطالب اجتماعية واقتصادية جديدة، وعدم استقرار في جوانب التسيير والسياسات.

4. شهدت الفترة عدم استجابة حقيقية للمطالب المطروحة من خلال عمليات الإصلاح المتعاقبة، نتيجة الزيادة في التوجه البراغماتي، وتحت تأثير التخطيط ألاستعجالي للتكفل بالدفعات الطلابية الكبيرة، وقلة التفاعل بين القطاع الاجتماعي والاقتصادي مع الجامعة والمؤسسات العلمية.

(تقرير وزارة التعليم العالي: 2007، 23)

5- مرحلة 1999-2010:

عرفت بدايات هذه المرحلة بتعافي الاقتصاد الوطني إلى حد ما نتيجة سببين هامين وهما الاستقرار السياسي والأمني، وارتفاع أسعار النفط، هذا من جهة، ومن جهة ثانية أن خلال المراحل السابقة شهدت الشبكة الجامعية انتشارا ملحوظا مكن من تخرج عدة دفعات في مختلف الاختصاصات والشعب، وكان التعليم العالي في هذه الفترة يسير طبقا لمنطق الكم والاستجابة لحاجيات طلب التكوين لذا عرفت بداية هذه المرحلة تطبيق نظام الكليات وهو نموذج جديد للتنظيم الإداري للجامعة.

كما شرعت الدولة في وضع مخططات تنموية خماسية1998-2002، 2005-2009، و2006-2010، وتهدف هذه المخططات إلى تصحيح الأخطاء الموجودة في القطاع والحد من المشاكل التي عرفتها الفترة السابقة، كما كان واضحا خلال هذه الفترة السعي إلى توثيق العلاقة بين العالم الأكاديمي (الجامعات)، والعالم الاقتصادي والصناعي، حيث تميزت الفترة بإصدار القانون 99-05 المتضمن القانون التوجيهي للتعليم العالي والبحث العلمي.والذي يهدف إلى:

- جعل الجامعية مؤسسة عمومية ذات طابع علمي ثقافي ومهني.
- رفع نوعية التعليم والتكوين عن طريق تعزيز البحث العلمي والتكنولوجي في مختلف التخصصات.
- توفير وسائل الاتصال ومد شبكة الانترانت وتطوير سبل البحث التقني.
- تكريس الاستقلالية المالية وفرض المراقبة البعدية للمؤسسة التعليم العالي حول الانجازات التي توصلت إليها ومدى جدوى المبالغ المنفقة على مشاريع البحث العلمي.

(محمد صخري: 2002، 13-15)

وقد قامت الدولة برفع حصة ميزانية البحث العلمي من 0.75% سنة 1999 إلى 1% سنة 2002، كما تم برمجة إستراتيجية لتطوير القطاع ما بين 2002-2013، حيث تم وضع أسس جديدة لتعليم تكون مصحوبة بتحسين وتعديل مختلف البرامج البيداغوجية وتسير إداري وبشري متطور للتعليم العالي تمثل في اعتماد ثلاث مراحل تعليمية **(ليسانس، ماستر، دكتوراه)**، إذ تم اعتماد نظام LMD سنة 2004.

(تقرير وزارة التعليم العالي: 2007، 30)

وقد سعت الدولة في مخطط الخماسي الثاني 2006-2010 إلي الاهتمام بالبحث العلمي حيث وضعت مجموعة من الأهداف أهمها:

- السعي نحو زيادة الأساتذة الباحثين لبلغ 40.915 أستاذ آفاق 20015.
- رفع عدد البحوث المنجزة من طرف المؤسسات البحثية إلى 9.420 ألف بحث.
- السعي لتوفي كل الوسائل المادية والبشرية لتثمين البحث العلمي.

وتعتبر هذه المخططات أساسية لرفع من جودة وكفاءات الإطارات والبحوث التي من شأنها رفع كفاءة وجودة المعرفة والبحث العلمي.

ثانيا: محددات تمويل التعليم العالي في الجزائر:

ارتكز تمويل التعليم العالي في الجزائر على مجموعة من الأسس والمحددات أهمها:

1. مجانية التعليم:

حسب القانون المعمول به في الجزائر فان التعليم حق تكفله الدولة، وتشرف على التعليم كله، وحسب الدستور فان التعليم في مؤسسات الدولة مجاني في مراحله المختلفة، وبذلك يعتبر مبدأ مجانية التعليم من المبادئ الأساسية التي أقرها الدستور،وتلتزم الدولة بتحقيقه.

2. **تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص:**

ويقصد بتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية إتاحة فرصة التعليم لكل فرد، بما يتناسب مع قدراته وإمكاناته ودرجة استعداده إلى أطول مدة ممكنة، كما تعني توفير فرص التعليم لكل فرد راغبا في مواصلة التعليم باعتباره حق لكل مواطن، بغض النظر عن عمره أو موقعه الاجتماعي أو الجغرافي، وبما حصل عليه من شهادات، مادام راغبا وقادرا على متابعة المستوى التعليمي الذي يختاره نتيجة للضغوط الاجتماعية وضمانا لتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية والمساواة بين أفراد المجتمع الجزائري في التعليم، جعلت الدولة التعليم بالمجان في مختلف مراحله، والتوسع في التعليم العالي، بهدف استيعاب اكبر عدد من خريجي المرحلة الثانوية، ورصدت أموالا كثيرة لذلك إلا أن قدرة البلاد المالية لم تتناسب مع ذلك الأعداد المقبولة بالتعليم الجامعي، الأمر الذي انعكس على الجوانب الكمية والكيفية بهذا النوع من التعليم.

3. **النظرة إلى التعليم على أنه استثمار:**

العلاقة بين التعليم والتنمية علاقة تبادلية، فالتعليم مطالب بالإسهام في عملية التنمية، والتعليم نفسه لا يمكن أن يتقدم ويتطور بدون تنمية حقيقية، كما أن ارتفاع الدخل القومي يجعل الدولة قادرة على تخصيص أموالا اكبر للتعليم في مختلف مراحله ويعتبر مستوى التنمية أحد العوامل التي أثرت على تمويل التعليم العالي في الجزائر.

4 . **التخطيط لتمويل التعليم العالي.**

ثالثا: مصادر تمويل التعليم العالي في الجزائر:

تنوعت مصادر تمويل التعليم العالي في الجزائر في ضوء السياسات التمويلية والأوضاع الاقتصادية السائدة في المجتمع، ويمكن تقسيم مصادر تمويل التعليم العالي في الجزائر إلى مصادر أساسية تشمل التمويل الحكومي، ومصادر ثانوية تشمل المنح الدراسية والمعونات الأجنبية، ويمكن التعرف عليها من خلال العرض التالي:

1. **المصادر الأساسية**: يقصد بالمصادر الأساسية هي تلك التي تعتمد عليها المؤسسات التعليمية الجامعية بصورة رئيسية في تمويلها وتغطية تكاليفها الرأسمالية والجارية، وتشمل بصفة رئيسية التمويل الحكومي.

- **التمويل الحكومي**: تعتبر الدولة هي المصدر الرئيسي لتمويل التعليم العالي في الجزائر بنسبة 98%، ودور القطاع الخاص 02%، وتحملت الدولة جميع نفقات التعليم العالي الرأسمالية والجارية، وتخصص الحكومة المركزية مبالغ محددة سنويا من الميزانية العامة للتعليم بصفة عامة والعالي خاصة، وترتبط هذه المخصصات ارتباطا مباشرا بالدخل القومي للدولة، وبأوضاعها الاقتصادية والسياسية، فتمويل التعليم العالي بالجزائر يتميز بالتدخل الكبير للدولة وبشكل مركزي، وهو يصنف ضمن منظومة القروض العمومية، ومن حيث حساب الميزانية وتقدير المبالغ المخصصة للتعليم الجامعي، حيث كل سنة تقدر الميزانية للجامعة حسب مبلغ السنة التي سبقتها، مع إضافة مبلغ جزافي كثيراً ما يبرر بتزايد تعداد الطلبة. **(بوفلجة غياث: 2006، 35)**

2. **المصادر الثانوية:**

ساهمت المصادر الثانوية في تمويل التعليم العالي في الجزائر بنسبة قليلة ومحدودة للغاية، وأغلبها مصادر خارجية من أهمها:

أ. المنح الدراسية

ب. المعونات الأجنبية

رابعا: أهم العوامل التي ساهمت في زيادة الإنفاق على التعليم بالجزائر: وأهمها كما يلي:

1. النمو السكاني وما يصاحبه من تزايد في عدد الملتحقين تزايداً متصاعداً باستمرار، مما يحتم بالضرورة زيادة مستلزمات التعليم من أعداد المعلمين، الأبنية والأجهزة والمعدات المختلفة، وبالتالي تزداد نفقات التعليم.
2. ازدياد الاهتمام بالتعليم العالي والتوسع في نشر المؤسسات بأنواعها المختلفة، مما يتطلب نفقات باهظة، تزايد الإنفاق على الجوانب الملحقة للتعليم كالنقل والمنح المدرسية، وكذلك تزايد نفقات الخدمات الاجتماعية والصحية والتي هي مجانية.
3. تطور التعليم من الناحية النوعية، وإدخال الأساليب والمناهج التعليمية الحديثة، وبالتالي زيادة النفقات وارتفاعها ارتفاعاً هائل خاصة مع نظام LMD.
4. نصاب الأستاذ من ساعات التدريس، فانخفاض نصاب الأستاذ التدريسي، يؤدى إلى زيادة عدد أعضاء هيئة التعليم وبالتالي زيادة الإنفاق التعليمي.
5. تزايد الاهتمام بالدراسات التطبيقية والتكنولوجية خاصة في التعليم العالي.

خامسا: تجربة الأزمة الاقتصادية وإشكالية التمويل في الجزائر:

إن نسبة تدخل الدولة في تمويل التعليم العالي تجعل هذا الأخير يتأثر بقدر هذا التدخل، باعتبار أن الدولة تحدد السياسة المالية والتمويلية لجميع قطاعاتها بناءا على حالتها الاقتصادية، والجزائر باعتبارها دولة ريعية تعتمد على البترول في مداخيلها استطاعت تحمل الزيادة المستمرة في ميزانية التعليم العالي إلى حد ما، خاصة في الفترة الممتدة من 2005 إلى 2009 لارتفاع مداخيل الجباية البترولية من جراء الطفرة في ارتفاع سعره، ولكن إذا حدثت أزمات في السوق النفطية كما حدث في الثمانينات والتسعينات فنمو المخصصات الحكومية للتعليم العالي سيعرف انخفاضا بطبيعة الحال، نظرا لعدم وجود بدائل تمويلية للتعليم العالي مما يؤثر على التعليم العالي من حيث الكيف والكم، لهذا أصبح من الضروري التنبيه لخطر حدوث أزمات اقتصادية وتأثيرها على تمويل مختلف القطاعات عامة، وقطاع التعليم العالي خاصة.

ما يؤكد هذا الرأي في دراسة لـ MORPHET وزملاؤه قرروا بعد دراستهم لبعض المؤشرات الخاصة المرتبطة بتمويل المدارس العامة في الولايات المتحدة، خلال السنوات(1980-1990) أن مشكلات توفير التعليم المناسب لحاجات المدارس العامة، والخدمات الحكومية الأخرى سوف تستمر لتكون صعبة في المستقبل في فترات التضخم أو الكساد الاقتصادي ولاشك أن ما ينطبق على الولايات المتحدة الأمريكية في هذا الشأن يكون أكثر انطباقا على الدول التي تقل عنها تقدما وتزيد عنها مديونية، ومن هنا نجد الصورة أكثر قتامة في الدول النامية خاصة الجزائر لاسيما بعد الأزمات الاقتصادية العالمية والمحلية، وتزايد أزمة الثقة في التعليم بوصفه قوة دافعة للتنمية الاقتصادية.

(مرداسي حمزة: 2010، 87)

إن عملية القيام بإصلاح شامل للجامعة، ولنظام التعليم العالي، هي ضرورة اقتضتها الظروف الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية للجزائر، فالجامعة لم تعد كبرج عاج، بل أصبحت كنظام مفتوح يسمح لها بالاتصال مع المحيط الخارجي، وهذا ما صرح به المجلس الأعلى للتربية حينما : « اعتبر الجامعة، ومؤسسات التعليم العالي هي المكان الأمثل لتكوين النخبة، وهي مكلفة بمهمة ريادية في دفع ديناميكية التنمية العلمية، والتقنية والاجتماعية، والاقتصادية، وفي صدارة تلك المهام إنتاج المعرفة، ونقلها

المنهجي، والتكيف المستمر لخريجيها وفق تغيرات عالم الشغل، وهي نظام مفتوح يسمح بالتبادل، والاتصال، ولا يمكنها أن تتطور في عصر العولمة بصفة منعزلة ».

ورغم أن الجامعة الجزائرية سجلت إنجازات لا يستهان بها، من خلال مراحل تاريخية، أين حققت، أو حاولت تحقيق مواقف إصلاحية حينا، وتنظيمية حينا آخر، إلا أنها عرفت خلال توسعها وانتشارها نقائص عديدة، ومشاكل متنوعة في عملية الإنفاق وتمويل التعليم. إضافة إلى أن الجامعة الجزائرية الحديثة في ظل العولمة تجد نفسها في تحدي واضح لإثبات دورها العلمي، والبيداغوجي لتتجاوز مهامها التقليدية، لأنها ملزمة لتنظيم البيت الداخلي، والانفتاح أكثر على قضايا المجتمع، وقضايا العالم للتمكن أكثر من معرفة منجزاته، وتمكين المجتمع من الاستفادة من ابتكارات العالم في مختلف المجالات العلمية، لذلك وجب أن لا تكون الجامعة كمستهلك للمعرفة بل كمنتج لها، مع الأخذ بعين الاعتبار إصلاح البرامج التعليمية وتنظيم المشاريع البحثية، لتصبح أكثر استجابة لحاجات الصناعة، والتنمية الشاملة،

خلاصة عامة:

لقد أثبتت الدراسات وجود علاقة وثيقة بين مستوى التعليم وأداء اقتصاد معين حيث تميل المجتمعات ذات مستوى تعليم عالي إلى أن تكون أكثر إنتاجية وذلك يعود إلى قدرة العمال فيها على القيام بالمهام التي تتضمن معرفة كيفية القراءة والكتابة. لذلك على هذه المجتمعات أن توفر مستوى تعليم كافي ولائق لسكانها بما أن تكلفة التعليم عالية وخصوصاً التعليم الجامعي فيجب على هذه الدول العمل على توفير شبكة واسعة من الكليات أو الجامعات من أجل الاستفادة من التعليم. وفي البلدان التي لا تتوفر فيها أدنى هذه الظروف يجب على الدول إنشاء برامج محي الأمية بهدف نشر الوعي والثقافة بين الناس مما له أثر إيجابي أيضاً على اقتصاد الدول. ونتيجة للنمو السريع التي تشهده البلدان التي يتمتع سكانها بمعدل تخرج عالي من الجامعات والمدارس مقارنةً مع غيرها من البلاد، رأت هذه الدول ضرورة تمويل التعليم الابتدائي والثانوي فيها في محاولة لتحسين الأداء الاقتصادي.

إن للتعليم دوراً مهمة في التنمية الاقتصادية وخاصة أثره في مستوى الفرد من خلال زيادة دخل الفرد والعوائد الاقتصادية للعمال من خلال تعليمهم، فالعائد المادي يلبي احتياجات الفرد والمجتمع مما يعكس أهمي تنمية العنصر البشري، وحسب الإحصائية التي تقول أن ثلاث أخماس الدخل القومي في أمريكا تعود إلى تعليم القوى العاملة، فالعمالة المتعلمة يمكنها ان تفيد البلد اقتصاديا ويمكنها الرفع من الإنتاج والإنتاجية.

ونحن في الوطن العربي ليس بمنأى عن تطور مجتمعاتنا والاستفادة من الدول التي تقدمت علينا وتفوقت علينا بالتعليم، فالتعليم من جزء مهم في تطوير المجتمع ودراسة الحالة الاقتصادية ضرورية لنجاح مهمة التعليم فالدول التي تعاني من أزمات مالية هي عرضة للتخلف والفشل ناهيك عن الدول التي تنفق الأموال في إصلاحات تعليمية بائسة ومناهج تلقينية لا يستفاد منها في الحياة العامة.

ولتعزيز نجاح دور التعليم نحتاج إلى دراسة اقتصادية وشجاعة قوية في ترسيخ المناهج التي تساعد النشء على بناء بلدان متطورة متقدمة حضارية بعيدة عن التعليم التقليدي الممل الذي لا يساعد في تطور العقلية البشرية ويأخرها عكس ذلك.

المراجـــــع:

1. كتب عربية:

- ..... **والتخطيط الاقتصادي**، جدار للكتاب المعالي، عمان، الأردن، 2006.
- أحمد إسماعيل حجي، **اقتصاديات التربية والتخطيط التربوي**، دار الفكر العربي، القاهرة، 2002.

- أحمد علي الحاج محمد...، **التخطيط التربوي**، دار المناهج، عمان، 2000.
- أحمد مندور، أحمد رمضان، **اقتصاديات الموارد الطبيعية والبشرية**، الدار الجامعية، بيروت، 1990.
- بوفلجة غياث، **التربية والتعليم في الجزائر**، ط2، دار المغرب للنشر والتوزيع، وهران، الجزائر، 2006.
- حامد عمار، **في اقتصاديات التعليم**، دار المعرفة، القاهرة، 1986.
- سهيل حمدان، **اقتصاديات التعليم تكلفة التعليم وعائداته**، مؤسسة علاء الدين، دمشق، 2002.
- عبد الزاهي الراشدان، **في اقتصاديات التعليم**، دار وائل عمان، 2008.
- عبد الغني النوري، **اتجاهات جديدة في اقتصاديات التعليم في البلاد العربية**، دار الثقافة الدوحة، قطر، 1988.
- عبد القادر محمد، عبد القادر عيضة، **اتجاهات حديثة في التنمية**، الدار الجامعية الإسكندرية، 2003.
- عليان عبد الله العولي، **علم اقتصاديات التعليم**، محاضرات في اقتصاديات التربية، جامعة غزة قسم أصول التربية، 2008.
- عمر صخري، **التعليم العالي والبحث العلمي بالجزائر**، ديوان مطبوعات الجامعية، 2002.
- فروق شوقي البوهي، **التخطيط التربوي والاقتصادي**، 2011.
- فيلح حسن خلف، **اقتصاديات التعليم وتخطيطه**، جدار للكتاب العالمي، عمان، الأردن، 2006.
- فيلح حسن خلف، **التنمية والتخطيط الاقتصادي**، عالم الكتب الحديثة، الأردن، 2007.
- محمد عباس عابدين، **قضايا تخطيط التعليم واقتصادياته العالمية والمحلية**، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2003.
- محمد عبد العزيز عزيز عجيمة، **محمد علي الليبي التنمية الاقتصادية مفهومها ونظرياتها وسياستها**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.
- محمد مصطفى زيدان، **عوامل الكفاية الإنتاجية في التربية**، دار مكتبة الأندلس، ليبيا، ب.س.
- محمد منير مرسي، عبد الغني النوري، **تخطيط التعليم واقتصادياته**، دار النهضة العربية، 1988.
- محمد ناجي خليفة، **النمو الاقتصادي النظرية والمفاهيم**، دار القاهرة، مصر، 2000.
- يوسف حجي الطائي، **إدارة الجودة الشاملة في التعليم الجامعي**، دار الوراق، عمان، 2008.

2. قواميس:

- شوقي السيد الشرقي، **معجم المصطلحات التربوية**، مكتبة العيكان، الرياض، 2000.
- عبد الكريم غريب، **المنهل التربوي**، منشورات عالم التربية، الدار البيضاء، المغرب، 2006.

3. كتب بالأجنبية:

- Medley, D.M, **Criteria for Evaluating Teaching,** Oxford Program Pres, 1987.
- Sodek bokouche, **la relotion edueotion developpment**, office publicotions universitoines, alger, 2009.